

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
إعداد الطالب: بن بقرة بلال

تحت عنوان:

اختبار وجود نقمة الموارد الطبيعية في البلدان العربية النفطية
دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. حجيرة عبد المنعم
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.

السنة الجامعية : 2021-2022

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" سورة الإسراء

الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ،

إلى الإخوة والأخوات ، إلى كل الأهل والأقارب ،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

إلى كل من سقط سهوا من قلبي ولم يسقط من قلبي.



شكر وتقدير

بعد أن من الله علي بانجاز هذا العمل ، فإنني اتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولاً وأخراً بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرني به فوفقني إلى ما انا فيه راجياً منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "، فإنني اتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " حجيري عبد المنعم "، على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معي ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله مني فائق التقدير والاحترام ، كما اتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لاساتذتي الذين رافقوني طيلة المشوار الدراسي ولم ييخلوا في تقديم يد العون لي.



فهرس المحتويات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
I	الشكر والعرفان
II	إهداء
III	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المنهجي	
2	تمهيد
05	المبحث الاول : : نقمة الموارد الطبيعية: المفهوم والقنوات
06	المطلب الاول: أطروحة لعنة الموارد الطبيعية: دراسة استقصائية.
10	المطلب الثاني: لعنة الموارد الطبيعية في الأدبيات الاقتصادية.
13	المطلب الثالث : القنوات المحتملة للعنة الموارد الطبيعية.
17	المبحث الثاني : بعض تفسيرات المثبتة لوجود علاقة طردية
18	المطلب الاول : المرض الهولندي
25	المطلب الثاني : سلوك السعي وراء الربح
29	المطلب الثالث : المؤسسات وفرة الموارد الطبيعية النمو الاقتصادي
36	المبحث الثالث : اليات تجنب نقمة الموارد الطبيعية
37	المطلب الاول : السياسات الاقتصادية الكلية
42	المطلب الثاني: ادارة فوائض مداخل الموارد الطبيعية
45	المطلب الثالث : سياسات التنويع الاقتصادي
47	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي	
48	تمهيد

49	المبحث الأول :اختبار تجريبي للجنة الموارد الطبيعية النفطية في البلدان العربية
50	المطلب الأول : لمحة عن لجنة الموارد النفطية في البلدان العربية
53	المطلب الثاني :اختبار وجود لجنة الموارد باستخدام النماذج الديناميكية
60	المطلب الثالث : مناقشة نتائج التقدير .
65	المبحث الثاني : لجنة الموارد الطبيعية اختبار تجريبي للبلدان النفطية
66	المطلب الأول: الدراسات التجريبية عن لجنة الموارد الطبيعية.
70	المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في البلدان النفطية.
	المطلب الثالث: اختبار وجود لجنة الموارد باستخدام النماذج الديناميكية.
74	المبحث الثالث: اختبار وجود نقمة موارد نفطية فغي الجزائر من خلال قناة المرض الهولندي
75	المطلب الأول : اختبار العلة الهولندية في حالة الاقتصاد الجزائري.
80	المطلب الثاني : القطاع الصناعي : وضعية الانحلال الصناعي.
85	المطلب الثالث : المقارنة بين القطاعات الثلاث : القطاع المزدهر، القطاع التبادلي، القطاع غير التبادلي.
88	خلاصة الفصل الثاني
90	الخاتمة
92	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
23	مؤشر نوعية المؤسسات في بعض البلدتان الغنية بالموارد	01
35	ترتيب بعض البلدان الغنية بالموارد حسب درجة الفساد:	02
51	متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP ، صادرات الوقود كنسبة من GDP ، خلال الفترة 1980-2017	03
60	ملخص للإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	04
62	نتائج تقدير Arellano-bond two-step لنموذج بانال الديناميكي باستخدام طريقة gmm	05
66	ملخص للبعض لدراسات التجريبية حول لجنة الموارد الطبيعية :	06
76	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مؤشر معدلات التبادل ، : أسعار البترول	07
83	مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الاجمالية	08
84	معدلات نمو الناتج المحلي الخام حسب قطاع النشاط (1997- 2008)	09

فهرس الأشكال

الصفحة	العبارة	رقم الشكل
07	العلاقة الإحصائية بين صادرات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2008	01
22	اثر الانفاق	02
24	اثر تنقل عنصر العمل	03
53	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع كل من إجمالي ريع الموارد الطبيعية كنسبة من GDP وصادرات الوقود كنسبة من إجمالي	04
75	تطور صادرات السلع و الخدمات في الجزائر بالاسعار الدولار الامريكي	05
78	المداخيل والنفقات المتركمة : 1991-2000 و 2001-2010 :	06
79	تطور واردات السلع والخدمات في الجزائر (أسعار جارية بمليون :) دولار	07
81	نسبة المساهمة قطاع المحروقات في تشكيل القيمة المضافة	08
82	تركيب القيمة المضافة خارج المحروقات حسب قطاع النشاط لسنة 2011	09
85	نسبة مساهمة القطاعات الثلاث في الناتج المحلي الخام	10

مقدمة

مقدمة:

تواجه الاقتصادات البترولية عدة صعوبات من اجل عملية التنمية و ذلك بالرغم من توفرها على موارد وفيرة نتيجة تصديرها للطاقة.

فمنط تسيير هذا النوع من الاقتصاد ادى الى ظهور نتائج اقتصادية ضعيفة حيث يجب الاخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات عند التعامل مع الاقتصاد الربيع لان الثروات الطبيعية تبقى دائما عرضة للزوال كما ان مداخيل النفط تتميز بالتذبذب وبذلك يصعب التنبؤ بوجهتها مما يصبح من الصعب التحديد الدقيق المعالم السياسة الاقتصادية المثلى سواء في حالة الانعاش او الركود و يعني هذا تأثير كذا لك على اختبار طبيعة النفقات العمومية .

فالاقتصاد الوطني يتكون من عدة قطاعات و تختلف هذا الاخير من حيث درجة مساهمتها في خلق الثروة وبالتالي مساهمتها في تكوين الناتج الاجمالي الخام لكل البلد فالبلدان السياحية تعتمد بدرجة كثيفة على قطاع الخدمات اذا هي بلدان متخصصة في تصدير السياحة لما تمتلكه من ميزة تنافسية في هذا المجال ونفس الشيء للبلدان الصناعية التي تتميز اقتصادها بتوفرها على قدرات صناعية هائلة ناتجة عن ميزات التنافسية في المجال تخصصها بالتالي نجدها مصدرا صافيا للمنتجات الصناعية التي تخصص فيها .

لكن ما يلفت الانتباه هو ان بعض الدول كانت تمتلك هذه الميزة التصديرية سواء في الخدمات الزراعة الصناعة و بمجرد ان تم اكتشاف مورد اخر سهل التحصيل نسبيا اذا ما قارناه مع باقي الموارد و الذي يندرج ضمن قطاع المحروقات الذي يتميز بالتوسع الكثيف و النمو المتسارع مقارنة مع باقي القطاعات خاصة في البلدان النامية النفطية هذا يكون على حساب النشاطات التي كانت تقليديا موجهة للتصدير او كان للاقتصاد ميزة تنافسية تقليدية فيها مما ينجم عنه توجه هذه الاخير الى التراجع و الدخول في مرحلة الانكماش

وذا بالضبط ما يحصل في هولندا (corden and neary, 1982)

01 الاشكالية

واذا ما تمت ملاحظة مختلف الاقتصاديات التي تعاني من هذه الظاهرة سيظهر انها تعاني من تبعية اقتصادية مطلقة في مختلف الميادين (امن غذائي عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي سواء في الزراعة الصناعة

او الخدمات) و القطاع الوحيد الذي تولى له العناية الفائقة في هذه الاول يتمثل في القطاع الربيع بالخصوص قطاع المحروقات .

و المشكل هو انه بالرغم من الاولوية التي يتمتع بها هذا الاخير الا هذه الدول لحد الان تعتمد على الشركات المعتمد الجنسيات لاستخراج هذه المادة الاستراتيجية البترول و تأمينها و نقلها وحتى تسعيرها و تسويقها كما لازالت هذه الدول تصديرها على شكل خام وبكميات هائلة لا تعكس مستوى احتياجاتها الاقتصادية بل تصدر اكثر مما تحتاج اليه و بالتالي يؤدي الى الاستشرف المتسارع واللاعقلاني لهذا المصدر مما ينجز عنه حرمان الاجيال القادمة من فوائد ضمن مفهوم التنمية المستدامة . وعلى هذا الاساس يمكن طرح التساؤلات الرئيسي التالي .

هل يمكن القول أن الاقتصادات العربية النفطية تعاني من نقمة موارد نفطية خلال الفترة 1996-2019؟

ويتفرع هذا السؤال الى مجموعة من الاسئلة الفرعية توجيهها في مايلي .

- مانوع العلاقة بين الاقتصادات العربية النفطية و نقمة موارد نفطية ؟
- مامدى تأثير لعنة الموارد الطبيعية على سلوكيات السعي وراء الربيع ؟
- كيف تخلق موارد نفطية لعنة على الاقتصادات العربية ؟

02 فرضيات البحث

- توجد علاقة وطيدة بين الاقتصادات العربية النفطية و نقمة موارد نفطية
- هناك تأثير سلبي لعنة الموارد الطبيعية على سلوكيات السعي وراء الربيع
- هناك عديد من محفزات لخلق لعنة موارد نفطية على الاقتصادات العربية

03 اهمية البحث

تتمثل اهمية الدراسة في ابرز اهمية معرفة كامل على لعنة موارد نفطية نظرا للجزائر من اكبر منتجين للموارد نفطية في العالم

04 اسباب اختيار البحث

- تعتبر الجزائر من مصدريين ومستخرجين للموارد النفطية
- اعتبار اختيار البحث انه غير مهتلك مقارنة بالموضوع الاخرين

05 حدود البحث

- حدود الزمنية : تم تحديد الزمن خلال الفترة 1996-2019
- في البلدان العربية النفطية

صعوبات البحث

نشوب جائحو كوفيد 19 مما صعب تواصل مع المشرف

الفصل الأول

دراسة نظرية لنقمة الموارد الطبيعية

المبحث الأول: نقمة الموارد الطبيعية: المفهوم والقنوات

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي مفارقة عجيبة فيما يخص النمو الاقتصادي للبلدان، حيث أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كانت معدلات النمو الاقتصادي لديها أبطأ بكثير من البلدان الفقيرة إلى الموارد الطبيعية، هذه الظاهرة يطلق عليها الاقتصاديون لعنة الموارد الطبيعية، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم لعنة الموارد الطبيعية وسياقات نشوئها وذلك في ثلاث مطالب رئيسية:

المطلب الأول: أطروحة لعنة الموارد الطبيعية: دراسة استقصائية.

المطلب الثاني: لعنة الموارد الطبيعية في الأدبيات الاقتصادية.

المطلب الثالث: القنوات المحتملة للعنة الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: أطروحة لعنة الموارد الطبيعية: توضيح الأطروحة

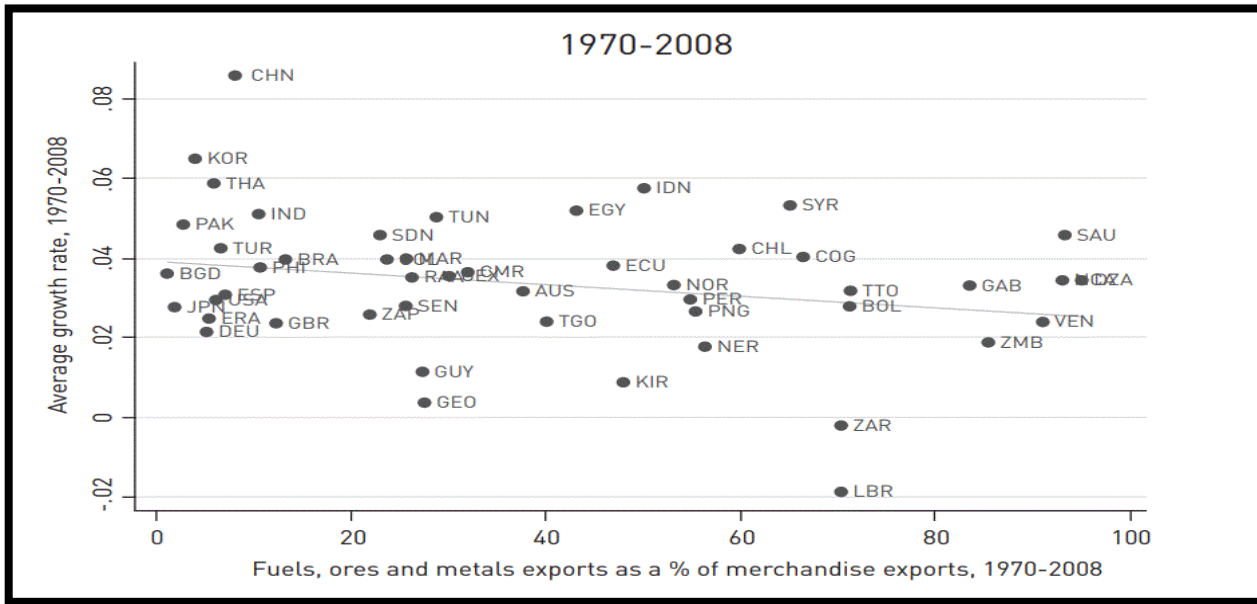
يمكن للموارد الطبيعية (نفط، غاز، معادن ، موارد زراعية ...) أن تجلب ثروات كبيرة للبلدان التي تمتلكها، ولكن غالبا ما يكون أداء هذه البلدان من حيث التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد أسوأ من البلدان ذات الموارد الأقل، البلدان مثل أنغولا، نيجيريا، السودان والكونغو، العراق ، فنزويلا غنية بالنفط أو الماس أو المعادن ومع ذلك لا تزال شعوبها تعاني من انخفاض في دخل الفرد وتدني في مستويات المعيشة، فمثلا في الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2006 تراجع دخل الفرد 6% في فنزويلا، 45% في الغابون و 85% في العراق، مايكل روس (2013). في المقابل حققت اقتصاديات شرق آسيا كاليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة وهونغ كونغ معدلات نمو كبيرة ومستويات معيشة قريبة من المستوى الغربي على الرغم من كونها جزرا صخرية (أو شبه جزر) مع عدم وجود موارد طبيعية قابلة للتصدير تقريبا، وحسب (Atangana Ondoa Henri 2019) فإن اكتشاف الموارد الطبيعية في البلدان النامية وخاصة في إفريقيا بدل أن يساهم في تحقيق ميزة اقتصادية اجتماعية مستدامة أصبح يعتبر "لعنة". مفارقة تفوق الاقتصادات فقيرة الموارد على الاقتصادات غنية الموارد من الأمور الثابتة تاريخيا أيضا ففي القرن السابع عشر تفوقت هولندا الفقيرة إلى الموارد على إسبانيا الغنية بالذهب والفضة الذي جلبته من مستعمراتها، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين تفوقت اقتصادات البلدان الفقيرة بالموارد كاليابان وسويسرا على الاقتصادات الغنية بالموارد كروسيا (Sachs and Warner 1995)

يوضح الشكل رقم (1.2) عينة من البلدان خلال الفترة 1970-2008، تظهر صادرات الوقود وال خامات والمعادن كنسبة من إجمالي صادرات البضائع على المحور الأفقي، ومعدلات النمو الاقتصادي على المحور العمودي، يتضح من الشكل ان البلدان التي سجلت معدلات نمو اقتصادي عالية مع انخفاض في صادرات الموارد الطبيعية هي : الصين (CHN)، كوريا الجنوبية (KOR)، تايلندا (THA)، الهند (IND)، وبعض الدول الآسيوية الأخرى، كما يتضح من الشكل ان البلدان التي تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي منخفضة مع موارد طبيعية معتبرة هي : الغابون (GAB)،

فينزويلا (VEN)، زامبيا (ZMB)، ليبيريا (LBR). العلاقة بين صادرات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في المتوسط تظهر ارتباطا سلبيا ضعيفا كما تشير البيانات بشكل مؤكد إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين ثروة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

هذه المفارقة يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية "لعنة الموارد الطبيعية" natural resource curse وأول من صاغ هذا المصطلح هو Auty.R (1993) للإشارة إلى المفارقة القائلة بأن البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن وما إلى ذلك من الموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أقل ونتائج تنموية أسوأ من البلدان ذات الموارد الطبيعية الأقل.

الشكل رقم (01) : العلاقة الإحصائية بين صادرات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2008



المصدر : Shaffer B and Ziyadov T, (2011).

❖ الموارد الطبيعية: المفهوم والتقسيم

في البداية من المفيد التوضيح باستخدام قاموس أوكسفورد أن مصطلح الموارد الطبيعية يشير بشكل عام إلى الأصول الطبيعية مثل المواد والمعادن والغابات والمياه والأراضي الخصبة التي توجد في الطبيعة

ويمكن استخدامها لتحقيق مكاسب اقتصادية¹. يمكن تقسيم الموارد الطبيعية إلى ناضبة مثل النفط والغاز والمعادن، وغير ناضبة كالأراضي الخصبة لزراعة المحاصيل، تميل أطروحة لعنة الموارد الطبيعية إلى التركيز على الموارد الطبيعية الناضبة وذلك وفقاً للدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع.

لكن ما الذي يجعل الثروة المتأتية من الموارد الطبيعية مختلفة عن الثروة المتأتية من مصادر أخرى؟ حسب (Humphreys et al (2007 هناك اختلافان رئيسيان: الأول هو أنه على عكس مصادر الثروة الأخرى فإن ثروة الموارد الطبيعية لا تحتاج إلى عملية إنتاجية من أجل الحصول عليها بل تحتاج فقط إلى عملية استخراج، ومنه يمكن أن يحدث توليد ثروة من الموارد الطبيعية بشكل مستقل تماماً عن العمليات الاقتصادية الأخرى التي تحدث في بلد ما أو يمكن توليدها دون وجود روابط رئيسية مع قطاعات صناعية أخرى ويمكن أن يحدث دون مشاركة قطاعات كبيرة من القوى العاملة المحلية، كما أن الحكومات في كثير من الأحيان يمكنها الوصول إلى ثروة الموارد الطبيعية بغض النظر عما إذا كانت تحكم بتعاون مواطنيها أو تسيطر بشكل فعال على مؤسسات الدولة. تنبع الميزة الرئيسية الثانية من حقيقة أن العديد من الموارد الطبيعية – النفط والغاز على وجه الخصوص – غير قابلة للتجديد من الناحية الاقتصادية وبالتالي فهي لا تشبه مصادر الدخل الأخرى وتشبه إلى حد كبير الأصول. كما يرى مايكل روس (2009) أن مصدر دخل بلد ما هو أمر بالغ الأهمية للدخل الناتج عن قطاعات التصنيع، الخدمات، الزراعة له تأثيرات عظيمة الفائدة عموماً، في حين أن الدخل المتأتي من أصول تملكها الدولة مثل احتياطات النفط له عواقب سياسية شديدة الاختلاف.

فالثروة المتأتية من الموارد الطبيعية من المفترض أن تؤدي إلى نتائج جد إيجابية على مستوى النمو والتنمية الاقتصادية، فمثلاً يرى (Sachs (2007 أن النفط من حيث المبدأ يجب أن يقدم ثلاث فوائد ضخمة للدول الفقيرة المنتجة له. أولاً، يمكن للدخل النفطي نفسه أن يعزز مستويات المعيشة الحقيقية من خلال تمويل مستويات أعلى من الاستهلاك العام والخاص. ثانياً، يمكن أن يمول النفط مستويات أعلى من الاستثمار، سواء من دخل النفط نفسه أو من الخارج بالاقتراض الذي أصبح

¹ https://www.lexico.com/definition/natural_resources

ممكناً بفضل دخل النفط. ثالثاً، نظراً لأن الدخل النفطي يتراكم عادةً إلى حد كبير على القطاع العام، وفي الواقع إلى الميزانية العامة، يمكن للنفط أن يتجنب عائقاً كبيراً أمام التنمية: نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل السلع العامة الأساسية، بما في ذلك البنية التحتية

المطلب الثاني : دراسات Sachs and Warner المؤسسة

إنطلاقاً من هذه النتائج والحجج قام كل من Jeffery Sachs و Andrew Warner بإطلاق سلسلة من الدراسات المقطعية : (Sachs and Warner, 1995) ، (Sachs and Warner, 1997) ، (Sachs and Warner, 1999) ، (Warner, 1997) ، (Sachs and Warner, 2001) ، الغرض من هذه الدراسات هو الاختبار التجريبي باستخدام النماذج القياسية لوجود علاقة سلبية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

قام (Sachs and Warner, 1995) و (Sachs and Warner, 1997) باستخدام عدة نماذج قياسية على بيانات مقطعية من أجل إثبات أن الاقتصادات ذات النسبة العالية من صادرات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1971 (سنة الأساس) تميل إلى معدلات نمو منخفضة خلال الفترة اللاحقة 1971-1989 ، كما بينت هذه الدراسة وجود ارتباط إحصائي عكسي وقوي بين كثافة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي على مدى فترة الدراسة، هذا الارتباط قوي بمعنى أنه يضل مهما في انحدارت النمو عبر البلدان حتى بعد إضافة عدد كبير من المتغيرات المفسرة للنموذج والتي زعمت دراسات أخرى أنها مهمة في تفسير النمو عبر البلدان، وتشمل قائمة المتغيرات الإضافية: الناتج المحلي الإجمالي الأولي، السياسة التجارية، معدلات الاستثمار، شروط تقلبات التجارة، عدم المساواة و البيروقراطية. كما وجدت هذه الدراسة أن التأثير يبقى حتى عندما نضيف متغيرات وهمية إقليمية أو بعد استخدام مقاييس بديلة لوفرة الموارد الطبيعية، والتأكيد اللافت للنظر للنتائج هو عدد الحالات القليلة للغاية من البلدان النامية الغنية بالموارد والتي حافظت على معدل نمو 2% سنوياً خلال الفترة 1971-1992 (فقط ماليزيا وموريشيوس من أصل 18 بلد).

الإشكالية التي تناولتها ورقة (Sachs and Warner, 1999) هي ما إذا كانت طفرات الموارد الطبيعية مفيدة بالشكل الذي تقترحه نظرية الدفعة القوية "big-push" من خلال توفير حافز للاقتصادات المنخفضة الدخل للتغلب على التكاليف الثابتة للتصنيع، وتندرج هذه الإشكالية ضمن

إشكالية أوسع منها وهي مدى قابلية استراتيجية التخصص في الموارد الطبيعية للتطبيق من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة. يحاول الباحثان التطرق إلى هذا الموضوع من الجانبين النظري والتطبيقي، من الناحية النظرية تم إيضاح حالات تكون فيها السلع الأولية هي المحرك أو المكبح لعملية النمو الاقتصادي، تعتمد مسألة ما إذا كانت أرباح الموارد يمكن أن تزرع بذور التنمية في هذا النموذج على ما إذا كان إنتاج عوائد الغلة المتزايد يكون في القطاعات القابلة للتبادل أو غير القابلة للتبادل، عندما يكون قطاع عوائد الغلة المتزايدة هو القطاع غير قابل للتداول ، يمكن أن يؤدي ازدهار الموارد بالفعل إلى جذب المزيد من السلع إلى هذا القطاع وبالتالي إطلاق عملية نمو ديناميكية، وعندما يكون قطاع عوائد الغلة المتزايدة في المصنوعات القابلة للتداول ، يمكن لطفرة الموارد أن تحبط النمو من خلال ظاهرة المرض الهولندي. من الناحية التجريبية قام الباحثان بفحص 11 بلدا من أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1960-1994، عرفت أربع بلدان منها حدوث طفرات كبيرة في الموارد الطبيعية² هي : بوليفيا، الإكوادور ، المكسيك وفينزويلا ، وبينت الدراسة أن طفرات الموارد لم يكن لها أي دور في توليد النمو على المدى الطويل وربما أعاققت النمو على المدى المتوسط، فطفرات الموارد في بوليفيا والمكسيك وفينزويلا لم ترفع من مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل دائم بل وتبع هذه الطفرات تباطؤ في النمو الاقتصادي بدل الزيادة. بينما في الإكوادور فقد نتج عن طفرة الموارد ارتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي في البداية ولكن لم يتبعه نمو أسرع.

قام (Sachs and warner 2001) بالتأكيد على النتائج السابقة التي توصلوا إليها وهي ان البلدان التي تمتلك ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أبطأ من البلدان الفقيرة إلى الموارد، كما يوضح الباحثان أن هناك القليل من الأدلة المباشرة على ان حذف المتغيرات الجغرافية أو المناخية يفسر وجود لعنة الموارد أو أن هناك عائق آخر غير ملاحظ للنمو، كما بينت الباحثان ان البلدان الغنية بالموارد تميل إلى أن تكون اقتصادات مرتفعة السعر ونتيجة لذلك

² يعرف الباحثان طفرة الموارد الطبيعية بالزيادة في صادرات الموارد الطبيعية المحققة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% من بداية الطفرة إلى نهايتها لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

تفتقد هذا البلدان للنمو الذي تقوده الصادرات. باستثناء المساهمة المباشرة لقطاع الموارد الطبيعية نفسه، والتي، على سبيل المثال ، تفسر الكثير من النمو السريع لبوتسوانا وكنتيجة عامة لهذه الدراسة فشلت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بشكل منهجي في تحقيق نمو قوي تقوده الصادرات أو أي نوع آخر من النمو.

قام (Sachs and warner (2001 بالتأكيد على النتائج السابقة التي توصلوا إليها وهي ان البلدان التي تمتلك ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أبطأ من البلدان الفقيرة إلى الموارد، كما يوضح الباحثان أن هناك القليل من الأدلة المباشرة على ان حذف المتغيرات الجغرافية أو المناخية يفسر وجود لعنة الموارد أو أن هناك عائق آخر غير ملاحظ للنمو، كما بينت الباحثان ان البلدان الغنية بالموارد تميل إلى أن تكون اقتصادات مرتفعة السعر ونتيجة لذلك تفتقد هذا البلدان للنمو الذي تقوده الصادرات. باستثناء المساهمة المباشرة لقطاع الموارد الطبيعية نفسه، والتي، على سبيل المثال ، تفسر الكثير من النمو السريع لبوتسوانا وكنتيجة عامة لهذه الدراسة فشلت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بشكل منهجي في تحقيق نمو قوي تقوده الصادرات أو أي نوع آخر من النمو.

المطلب الثالث : القنوات المحتملة للجنة الموارد الطبيعية

عند دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي لا يكفي توضيح تأثير الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي بل من المهم دراسة القنوات والآليات والميكانيزمات التي تربط الاعتماد على الموارد بالأداء الاقتصادي الضعيف، يمكن تقسيم هذه القنوات إلى قسمين رئيسيين: القنوات الاقتصادية والقنوات السياسية.

1. القنوات الاقتصادية

1.1. تدهور معدلات التبادل

وذلك وفق لفرضية Prebisch-Singer التي تنص على انه من الأسباب المحتملة للنمو الاقتصادي البطيء في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية ظاهرة ميل أسعار السلع الأولية إلى التدهور والانخفاض مع مرور الوقت مقارنة بأسعار السلع المصنعة ما يضع مصدري الموارد الخام في وضع غير مواتي في التجارة الخارجية، ومع ذلك فقد تم إبطال هذه الفرضية مرور الوقت بعد أن أخذت أسعار السلع الأولية في الارتفاع في العقود الأخيرة.

1.2. المرض الهولندي³ The dutch Disease

حسب (2007) Atsushi Iimi فإن المرض الهولندي هو القناة الاقتصادية الأبرز للجنة الموارد الطبيعية، ومصطلح المرض الهولندي يرتبط تاريخيا بتراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف مصادر الغاز الطبيعي في بحر الشمال في النصف الثاني من القرن الماضي ، طور Corden and Neary (1982) و Corden (1984) أولى النماذج المفسرة للمرض الهولندي. يلخص Frankel (2010) نشوء المرض الهولندي كما يلي : عند حدوث طفرة في أسعار الموارد الطبيعية يزداد الدخل المحلي وكذلك الطلب على السلع، تؤدي هذه الزيادة إلى تضخم تقدير سعر الصرف الحقيقي (يأخذ شكل ارتفاع قيمة العملة الاسمية إذا كان لدى الدولة سعر صرف عائم أو شكل

³ سنناقش هذ النظرية بنوع من التفصيل في المبحث القادم.

تدفقات نقدية إلى الداخل والتضخم إذا كان لدى الدولة سعر صرف ثابت) ونتيجة لذلك تزداد الأسعار النسبية للسلع غير المرتبطة بالموارد ويصبح تصديرها باهض التكلفة مقارنة بأسعار السوق العالمية، ويؤدي ذلك إلى انخفاض القدرة التنافسية لهذه السلع غير المرتبطة بالموارد والاستثمار الذي يجذبها، يسمى هذا التأثير السلبي على النمو الاقتصادي للبلد المصدر للموارد بـ "تأثير الإنفاق". وقد لوحظت أعراض المرض الهولندي في العديد من البلدان المصدرة للنفط مثل فينزويلا في السبعينات والثمانينات وحتى في بعض الدول المنتجة للنحاس مثل زامبيا بعد الثمانينات, Acar, sevil(2017).

1.3. تقلبات الأسواق:

بالنسبة للبلدان المتخصصة في تصدير الموارد الطبيعية تعتبر تقلبات الأسواق ضارة جدا بالنمو الاقتصادي، الاستثمار، توزيع الدخل، الفقر، التحصيل العلمي، كما ان نمو الناتج الفردي يعتمد بشكل سلبي على تقلب نمو الناتج غير المتوقع والذي ينتج بدوره عن التقلب الكبير في أسعار الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها بشدة، فمثلا في دراسة (Van der Ploeg 2009) وجد ان البلدان التي يزيد نصيبها من صادرات الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي عن 19% لديها انحراف معياري مرتفع بشكل كبير لنمو الناتج ويقدر بـ 7.37% نقطة، بالنسبة للبلدان التي تقل حصة صادراتها من الموارد الطبيعية عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي فإن الرقم هو 2.83% نقطة، كما ان البلدان الغنية بالموارد لديها تقلبات أكبر في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1.4. مزاحمة رأس المال البشري:

في دراسة (Gylfason 2001) التي يدرس فيها العلاقة بين وفرة رأس المال البشري والموارد الطبيعية خلص إلى وجود ارتباط سلبي بين بعض مؤشرات رأس المال البشري المختارة وحصة رأس المال الطبيعي في الثروة الوطنية وذلك في عينة مكونة من 86 بلد.

5.1. الإنفاق الزائد على دخل الموارد الطبيعية:

في دراسة لـ (Torvik 2009) استعرض معدلات الغدخار المعدلة حسب الموارد كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي (متوسط الفترة 1972-2000) مؤكدا ان البلدان التي يزعم انها أفلتت من لعنة الموارد هي تلك التي تتمتع بمعدلات إدخار أعلى نظرا لأن استنفاد الموارد هو انخفاض في رأس المال الطبيعي للبلد ويمكن اعتبار العائدات رأس مال مالي فإنه يفحص الإدخار المعدل للموارد، وبالتالي يحاول معرفة مقدار ما يتم استهلاكه من عائدات الموارد ومقدار ما يتم توفيره بالفعل.

2. القنوات السياسية :

1.2. الفساد والجودة المؤسسية :

العديد من الدراسات تناولت دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية مثل دراسة : Acemoglu (2001) et al و (Easterly and Levine 2003) وخلصت جميعها إلى ان الفروق في جودة المؤسسات عبر البلدان لها تأثير حاسم في تحديد الفروق بين البلدان في دخل الفرد. ويتناول جزء آخر من أدبيات لعنة الموارد الطبيعية دور وتأثير المؤسسات ومن أمثلة تلك الدراسات دراسة (Mehlum et al 2006) التي حاولت البحث في سبب كسب بعض البلدان الغنية بالموارد رهان النمو الاقتصادي في حين فشل البعض الآخر وخلصت نتائج الدراسة إلى ان جودة المؤسسات هي التي تحدد ما إذا كان البلد سيتجنب لعنة الموارد أو لا كما خلصت إلى أن الجمع بين المؤسسات الرديئة ووفرة الموارد الطبيعية سيؤدي إلى انخفاض مستويات النمو، في حين أن المؤسسات الصديقة للمنتجين تساعد البلدان على الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية.

دراسة أخرى لـ (Arezki and Brukner 2011) حاولت البحث في تأثير الربيع النفطي على الفساد واستقرار الدولة لمجموعة مؤلفة من 31 دولة مصدرة للنفط بين عامي 1992 و 2005 ذ، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة مداخل الربيع النفطي تزيد من الفساد بشكل كبير كما تؤدي إلى تدهور كبير في الحقوق السياسية بينما تؤدي في نفس الوقت إلى تحسن كبير في الحريات

المدنية، ويجادل الباحثان بأن هذه النتائج يمكن تفسيرها من خلال النخبة السياسية التي لديها حافز لتوسيع الحريات المدنية ولكنها تقلل من الحقوق السياسية في ظل وجود مكاسب النفط غير المتوقعة للتهرب من إعادة توزيع الثروة ونشوب الصراعات، كما بينت الدراسة أن هناك تأثير كبير لريوع النفط على الفساد في البلدان ذات الحصة العالية من مشاركة الدولة في إنتاج النفط بينما لا يوجد مثل هذا الارتباط في البلدان التي تكون فيها مشاركة الدولة في إنتاج النفط منخفضة.

دراسة (Sarmidi at al (2014 التي حاولت البحث في الإشكالية التالية : لماذا تنمو الدول الغنية بالموارد بمعدل أبطأ مقارنة بالدول الأقل وفرة بالموارد، وباستخدام نماذج العتبة تكشف الدراسة أن هناك تأثير عتبة في العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي بمعنى ان تأثير الموارد الطبيعية يكون معنوي على النمو الاقتصادي فقط بعد بلوغ نقطة عتبة معينة من الجودة المؤسسية، كما تسلط الدراسة الضوء على حقيقة أن الدول ذات الجودة المؤسسية المنخفضة تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية في حين ان البلدان ذات الجودة المؤسسية العالية أقل اعتمادا نسبيا على الموارد الطبيعية في تحقيق النمو.

المبحث الثاني: بعض تفسيرات لعنة الموارد الطبيعية⁴

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد ، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد ، فهناك بعض هذه الدول من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول آخر لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد احد اهم محددات الاخفاق الاقتصادي في هذه البلدان

استخدم تعبير ^الداء الهولندي ^ في الاصل لوصف الاضرار القصيرة الاجل التي لحقت بهولندا على اثر اكتشاف حقل "غرونينغن" الكبير الغاز الطبيعي في بحر الشمال في عام 1959, وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات و الثمانينات وجلبت موارد ضخمة الى هذا البلد ودعمت نموا لانفاق العام , سبب ارتفاعا حقيقيا في قيمة العملة الوطنية (الغيلدر الهولندي) . ونتيجة لهذا الارتفاع تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية اخرى في الاقتصاد الى حد ادى تقلص قطاع الصناعة التحويلية وازعاف جانب التصنيع في الاقتصاد نوعا ما . واصبحت هذا الظاهرة مثالا شهير يستشهد به اضافة الى امثلة اخرى يرد ذكرها في الادبيات ومنها حالة المكسيك بين اواخر السبعينيات واولئ الثمانينات و النرويج منذ السبعينات ومن الحالات الراهنة الاتحاد الروسي و اذربيجان .

ومنه تم تظر الى 03 مطالب وهي

- **المطلب الاول :** المرض الهولندي
- **المطلب الثاني :** السلوك السعي وراء الربح
- **المطلب الثالث :** المؤسسات وفرة الموارد الطبيعية النمو الاقتصادي

⁴* corden max w and peter j neary. 1982
syndrome hollanddais "CERDI.ecembre 2003

المطلب الاول : المرض الهولندي

فرع الاول : فرضيات العلة الهولندية

تبقى هذه النظرية محققة وصالحة التطبيق نظرا للفرضيات الصلبة التي تقوم عليها فهي ان حصلت عبي هذه القيمة في الادبيات الاقتصادية فالفضل يرجع بالدرجة الاولى الى توافق وعقلانية الفرضيات التي بنيت عليها ونحن فيما يلي سنتعرض باختصار شديد الى اهم دعائم المظهرية .

اخذين بعين الاعتبار المذهب النيوكلاسيك لمنظريها فانه ضرورية ان نظرية العلة الهولندية تؤسس قاعدتها على فكرة هيمنة التنافسية التامة والصادفة على مستوى الاسواق . هذه يقودنا الى القول بان كل عوامل الانتاج المتوفر وبكميات محددة عي مشغلة بصفة كلية و عقلانية تحت قيد طريقة الانتاج . هذه التقنية تعتمد اصلا على المزج بين عاملي انتاج ; راس المال و العمل الذين يتصفان بانعدام

التنقل على المستوى الدولي اكثر من ذلك يتصف راس المال بانه عاجز عن التحرك حتى بين القطاعات الاقتصادية . و تفترض النظرية ان الاقتصادي مفتوح لحد متقدم امام التبادل الدولي فهو مع ذلك لا يؤثر على الطلب و العرض الدوليين لان حجمه صغير حتى يحقق التأثير المطلوب . وينقسم منظري النظرية الاقتصاد الى ثلاثة قطاعات :

- **القطاع التقليدي :** الذي ينتج سلع مواجهة للاستهلاك الداخلي كما يمكنه التصدير للسوق الدولية فهو يتسم بالتنافسية المطلوبة و معروضة بذلك للتنافسية الدولية.
- **القطاع المنجم :** هذه الاخير مسؤول عن استغلال سطح وباطن ارض البلد ويوجه انتاجه الى السوق العالمي هذه القطاع اما ان يكون قطاع متواجد مسبقا في الاقتصاد او قطاع حديث الظواهر في النسيج الاقتصادي بعد اكتشاف موارد الطبيعة

يمكن ادماج القطاعين السابقين تحت قطاع و هذا مسؤول عن انتاج و تصدير بالسعر الدولي المسماة سلع تبادلية فهو قطاع تبادلي.

- **اما القطاع الاخير :** فهو قطاع غير تبادلي يحوي كل النشاطات الانتاجية غير المعرضة للتنافس الدولي اما بسبب التكاليف المرفقة واما بسبب التنظيمات و القرارات او حتى

تقاليد البلد . وحتى وان كان هذا القطاع في معزى عن التنافس الدولي فهو في واقع الامر يخضع لقانون التنافسية الداخلية حيث ان السعر يتبع قانون الغرض و الطلب .

اذن وتبعاً لفرضيات النظرية فان الاقتصاد يواجه حالة من صدمة اقتصادية دائمة و موجبة تسمح له بالاستفادة من تدفق قوي غير متوقع و دائم للعملة الصعبة التي يتم انفاقها كلياً بطريقة تضمن حفظ التوازن الميزان التجاري ويندرج تحت هذه الفرضية فكرة استحالة تحويل الثروات في حالة نموذج ذو فترتين وعليه فان كلا من الادخار و الاستثمار يكون مبعداً عن التحليل اخر فرضية تبني عليها النظرية هو ان الدخل الغير متوقع سيؤثر فقط على جانب الحقيقي من الاقتصاد اما الجانب النقدي فهو مبعداً كذلك .

واذا امعنا النظر في هذه الفرضيات نجد ان النموذج سيتم بصفة الثبات وان الازمة تخلق تحويلات على المدى القصير المتعلقة بتوزيع هذه الربح بين القطاعات السابقة الذكر .

ومن اجل تقريب و توضيح اثر الصدمة الخارجية الموجبة طرحت النظرية مجموعة من النماذج وفيما يلي فأننا نختار النموذج المقدم من طرف corden and neary لانه يقدم تحليل رائع و بسيط فمن يلي فأننا نختار النموذج تمكن الاقتصاديين المذكورين من تقديم اثر اكتشاف موارد طبيعي على الاقتصاد المستفيد معتبرين حالة صدمة خارجية موجبة او متوقعة ان تكون كذلك

الفرع الثاني : الاثار الدائمة لصدمة خارجية موجبة على الاقتصاد

• 1-2 الاثار الصدمة على الاقتصاد

1-1-2 اثر الانفاق : مبدئياً يحصل اثر الانفاق بعد ارتفاع الدخل الوطني الذي يحفز الطلب الوطني الكلي على السلعتين التبادلية و الغير تبادلية مما يخلق ضغط على سعر الموارد الغير تبادلية وهو ما يترجم بتحسين سعر الصرف الحقيقي بالفعل في مجال الاقتصادي الجزئي يتجه المستهلك الى تحسين رفاهية فالدخل الدائم و المرتفع يعني نفقات اكثر على الاستهلاك فمع وجود سلعتين فان الانفاق الاضافي سيخلق طلب اضافي . فبالنسبة للسلع التبادلية يتم الغاء هذا الفائض باللجوء الى الصادرات مع ثابت السعر مدام ان هذا الاخير محدد دولياً بالنسبة للسلع الغير تبادلية واذا ما اخذنا بالحسبان ان هذه السلع يتميز بالتنافسية و التنقل التام و الكامل للمورد المتاح بحسب النظرية فان هذه النفقات الاستهلاكية الزائدة تنتهي بارتفاع

الطلب عليها وباعتبار ان السعر هو المتغير القابل للتكيف في المدى القصير يحدث ان يرتفع السعر نتيجة لذلك واذا كنا في النموذج الذي يوظف عاملي انتاج في ثلاثة قطاعات فالسعر المعمول به السعر النسبي اي العلاقة بين سعرين . في حالتنا اذن نتحدث عن السعر النسبي للسلع التبادلية و السلع الغير تبادلية ليكن $R_p = p_{nt}/p_t \dots (1)$

حيث R_p يعبر عن السعر النسبي, p_{nt} يمثل سعر السلع الغير تبادلية و P_T يعطي سعر السلع التبادلية . ويمكننا ربط هذا السعر بسعر الصرف في حالة ما اذا قدمنا السعر السلع التبادلية بقيمة الدولية بحسب هذا الطرح فأننا نفضل استخدام عبارة سعر الصرف الحقيقي $real\ exchange\ rate$. اذن يمكننا اعادة صياغة العبار السابقة بإدماج سعر الصرف الاسمي المعطى بالقيمة الخارجية للعملة المحلية $1/e$ حيث تصبح على الشكل $RER = p_{nt} / e p_t$.

واذا كان السعر هو المتغير أكثر تأثير على المدى القصير فان رجوع السوق الى حالة التوازن لا يتم الا بواسطة هذه الاخير . فهذه كان مستحيل ادماج كمية اضافية من السلع الغير تبادلية في السوق فسينتج فائض طلب على هذه السلع و عرض اضافي السلع

التبادلية. ان المسلمة النيوكلاسيكية لتوازن السوق تتم من خلال رفع سعر السلع الغير تبادلية بعبارة اخرى نقول تحسن مستوى سعر الصرف الحقيقي ان تجاوب سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع ناتج عن كون سوق السلع الغير تبادلية بعيد عن التنافس الدولي وقوي العرض و الطلب هي المحدد له لهذا فان فائض الطلب يمحي فقط بارتفاع كافي لسعرها المحلي .

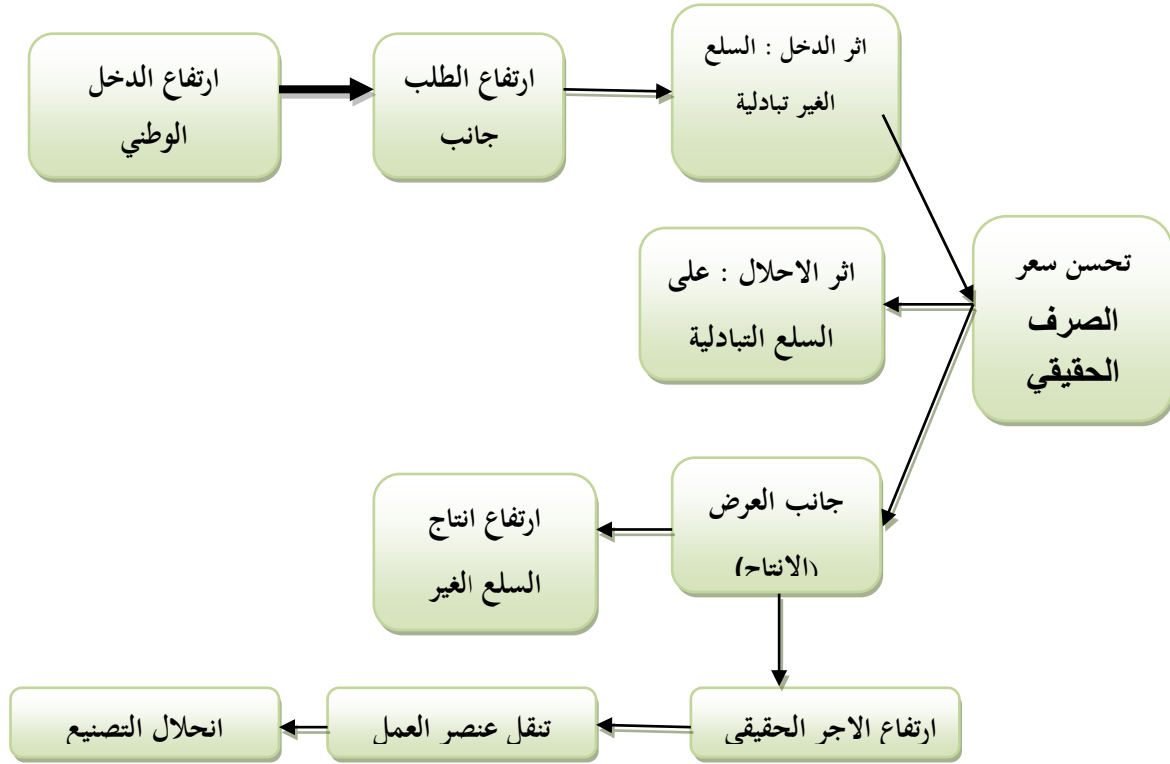
ان هذا التعديل يفتح الباب امام ادماج اجراء ثاني في تحليانا لا ثر الانفاق ففي الاقتصاد الجزئي كل تغير في السعر يتعبه تغير في سلوك واذواقه الاستهلاك بحيث ان استهلاك السلع ذات السعر العالي يتحول الى استهلاك السلع ذات السعر المنخفض فاذا ما اعتبرنا ارتفاع السعر النسبي للسلع الغير تبادلية او تحسن مستوى سعر الصرف الحقيقي فان هذا معناه ان هذه السلع اصبحت غالية الثمن في السوق وسعر السلع التبادلية منخفض وعليه يتجه الاستهلاك حسب الفرض السابق نحو السلع التبادلية.

لا حضنا اذا ان ارتفاع الدخل الوطني حفز استهلاك السلعتين معا تحت تأثير عاملين - عاملا الدخل وعامل الانفاق.

ينتج مما سبق ان اثر صدمة خارجية موجبة على مستوى الاستهلاك من خلال عامل الانفاق هو اثر غير واضح المعالم حيث ان السلة الاستهلاكية هي التي تحدد ما تحدد ما اذا ما كان احد العاملين اثر على الاخر وبالتالي طغيان استهلاك السلع الغير تبادلية تبعا لذلك.

ان التغير الموجب لسعر السلع الغير تبادلية وزيادة على الاثار المسجلة على نمط الاستهلاك يمارس ضغوطات على سوق عرض السلع فتحسن سعر الصرف الحقيقي يحسن معه ربحية القطاع الغير تبادلي وبما مبدا التعظيم الربح يسود سوق العرض فان المنتجين بعد ملاحظتهم فارق السعر بين السلعتين يفضلون العمل في هذا القطاع مما يعني طلب اكثر على اليد العاملة لكننا فرضنا مسبقا ان سوق العمل في حالة تشغيل كامل وحتى يستجيب عنصر العمل لهذا الطلب لا بد من رفع الاجر الحقيقي فاذا تم ذلك انتقل عنصر العمل من قطاع الصناعي الى قطاع الغير تبادلي ان هذا التحول لليد العاملة يخلق كما هو ملموس هنا انكماش القطاع الصناعي او ما تسميه النظرية بحالة انحلال لاحظنا اذن مما سبق ان اثر الانفاق لوحده كفيلا بخلق حالة انحلال التصنيع من خلال سعر السلع الغير تبادلية وتنقل عنصر العمل .

مخطط 02 : اثر الانفاق



2-1-2 اثر تنقل عنصر العمل

قبل الشروع في هذا الاثر نعلم ان تنقل عنصر العمل بين القطاعات يحقق تساوي الاجر الحقيقي بين الثلاثة بحيث يتجه كل قطاع الى تأجير اليد العاملة بنفس الاجر المطبق في

السوق فاذا علم الاجر فان كل قطاع سيشغل كمية معينة من عنصر العمل تلك التي تحقق التساوي بين الانتاجية الحدية للعمل مع كلفته ويتجه كل قطاع الى تشغيل اكثر اذ ما كانت

الانتاجية اكبر من الكلفة في الحالة العكسية يحقق القطاع خسارة من هنا نقول ان الانتاجية

الحدية للعمل بين القطاعات تكون متساوية لندع هذا الفرض و نعتبر ان كل قطاع ياجر اليد العاملة الى الحد الذي يعادل الانتاجية الحدية مع كلفتها لنحصل بذلك على ثلاثة او اجرين حقيقين بحسب اعتبرنا قطاعين او ثلاثة. من اجل التسهيل نفترض وجود اجرين حقيقين وذلك الخاص باليد العاملة المشغلة في القطاع التبادلي وذلك الخاص باليد العاملة المشغلة في القطاع الغير تبادلي وينتج ان كل

حدث غير متوقع سيرغب الطلب على اليد العاملة بين القطاعات وهو ما سيترك آثار سلبية على الكمية المنتجة. لنفترض ان هذا الحدث هو ارتفاع في السعر الدولي لموارد طبيعي الطاقوي ان الانتعاش الزائد للسعر في القطاع المنجمي يمكن قراءته على نحو التالي : سعر مرتفع معناه وانطلاقاً من الكمية

المحددة مسبقاً من اليد العاملة . ان الاجر الحقيقي يكون اقل من الانتاجية الحدية للعمل وعليه يكون مريح لو ان القطاع يشغل كمية أكبر من اليد العاملة من هذا المنطلق يتجه الاجر الحقيقي الى الارتفاع . ان تحسن هذا الاخير يجلب اليه اليد العاملة اولاً من القطاع التبادلي الى القطاع المنتعش فيما بعد وما بعد ان نلاحظ هاذ الفارق في الاجر ينتقل عنصر العمل ثانياً من القطاع الغير تبادلي الى القطاع المنتعش .

يظهر جلياً ان اعادة توزيع عنصر العمل بين القطاعات و لصالح القطاع المنتعش يترك آثار على مستوى الانتاج . بالفعل عندما تنخفض كمية عنصر العمل من القطاعين الاخرين فان مخرجهما تنخفض كنتيجة متوقعة لذلك .

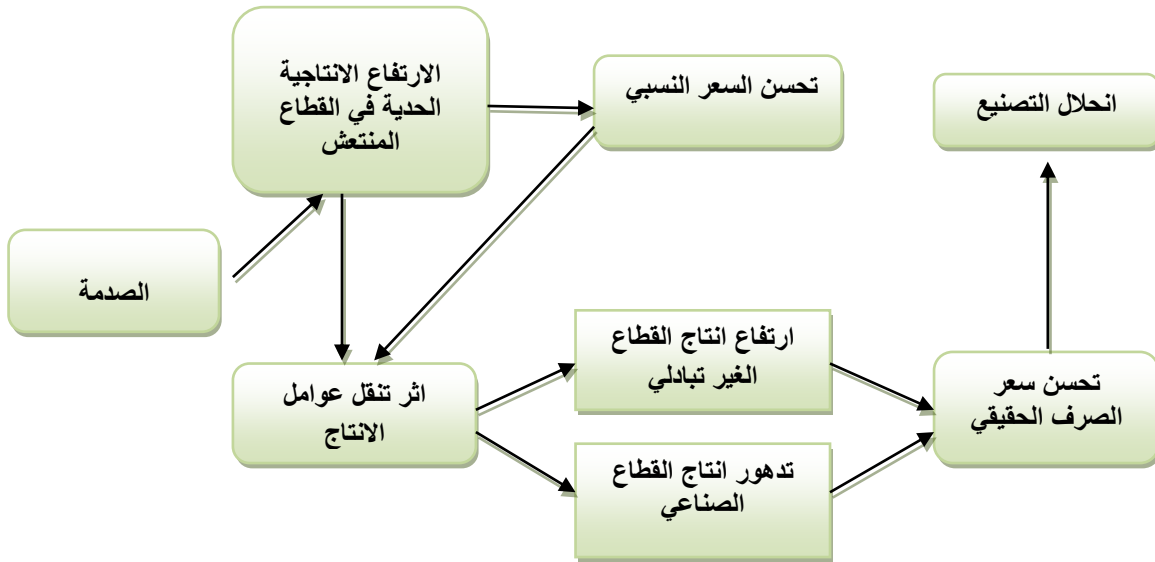
واذا رجعنا الى فرضيتنا القائلة ان الانتاجية الحدية للعمل واحدة بين القطاعات الثلاث فان الازمة سيكون لها نفس الآثار ان ارتفاع سعر الموارد الطبيعية يجعل من الاجر الحقيقي التوازني منخفض بالنسبة للإنتاجية الحدية للعمل الشيء الذي يدفع بالقطاع المنتعش الطاقوي الى طلب أكبر من اليد العاملة في هذا النموذج حيث اليد العاملة متوفرة بكمية محددة

ومشغلة بصفة كلية فان تشغيل أكثر من عنصر العمل معناه اجبارية رفع مستوى الاجر الحقيقي التوازني لسوق العمل يحدث على مستوى هاذ الاجر الجديد ان القطاعات الاخرى

تصبح غير قادرة على تأجير اليد العاملة و بالتالي على الانتاج الشيء الذي يؤدي الى اختفاء المؤسسات من سوق الانتاج و بالتالي تسريح العمال فينخفض الانتاج مع ذلك ان اليد العاملة المسرححة تجد فوراً مكانها في القطاع المنتعش غير اننا نفضل الاعتماد على التبرير المقدم في الفقرة السابقة لا نه يظهر اثراً خاصاً في نموذج العلة الهولندية .

على العموم و بغض النظر عن اي سنرى بعض النقاش لكن التراجع الملحوظ في القطاع التقليدي الصناعي المتأخر لا يقبل اي نقاش فآثر انحلال التصنيع واضح وجلي لكن لماذا . تبعا لفرضيتنا فان الاقتصاد هو من نوع Price taker نظرا لصغر حجمه زيادة على انه معرض للتنافس الدولي أكثر من ذلك من ذلك فهو يستعمل عوامل الإنتاج الوطنية فهو من هنا مجبر على تطبيق الأجر الحقيقي الدولي . ان ارتفاع الأجر الحقيقي في هذا القطاع يرفع من تكاليف الإنتاج مما يضخم سعر بيع في هذا السلع على مستوى الدولي وهذا ما يؤثر سلبا على تنافسية القطاع في الخارج الشيء الذي يؤدي الى انخفاض صادرات القطاع .

مخطط 03 : اثر تنقل عنصر العمل



حسب النموذج المدروس تتجه العلة الهولندية الى خلق حالة من الاحلال التصنيع على مستوى مرحلتين متباينتين :

- **انحلال المباشر:** حيث لا حضنا الاثر المباشر لتنقل عنصر العمل على قطاع الصناعي الذي يعاني سلبا من مثل هذا التحرك ليد العامله نحو القطاع المنعش . انحلال التصنيع المباشر يعني التنقل المباشر لعنصر العمل من القطاع الصناعي الى القطاع المنعش .

• انحلال التصنيع غير المباشر : ويكون نتيجة اثر الانفاق الذي يسبب تحول

عنصر العمل نحو القطاع الغير تبادلي . انحلال التصنيع غير المباشر يعني تنقل اليد

العاملة من القطاع الصناعي الى القطاع الغير تبادلي

بعدما قدمنا اهم اثرين للعللة الهولندية نود ان نبين ان القطاع المنتعش له خاصية تميزه عن غيره من

القطاعات الاخرى ففي الدول النامية نجد ان القطاع المنجمي لا يساهم في سوق عوامل الانتاج

الوطنية فتأثير على سوق الشغل ضعيف ويكاد ان يكون منعدم فهو حسب ما يسميه علم الاقتصاد

قطاع منعزل حيث يستعمل القليل من عنصر انتاج وعليه يمكننا ان نستخلص ان اثر انحلال التصنيع

المباشر يختفي و العلة الهولندية تسبب في تحسين سعر الصرف الحقيقي من خلال اثر الانفاق الذي

يؤثر على القطاع الصناعي مباشر بالسلب والاجاب على قطاع السلع الغير تبادلية.

والى هذا الحد من التحليل يجدر بنا ان نسائل هل حقيقة ان القطاع الغير تبادلي سيتوسع من اجل

هذا فأنا نلجأ الى تقنية الانتاج المتبعة في هذا القطاع فاذا كانت هذا التقنية تعتمد بشدة على

استعمال عنصر راس المال و القطاع الصناعي يستخدم عنصر العمل بشدة فان الاثر الانفاق سيحفز

تنقل اليد العاملة نحو القطاع الغير التبادلي فان تنقل العمالة الى هذا الاخير سيرفع من الانتاجية

الحدية لراس المال لأننا نستخدم اكثر عنصر العمال اذن ينخفض انتاج القطاع كما ينخفض كذلك

المطلب الثاني : السلوك السعي وراء الربح

الفرع الاول : مفهوم السلوك السعي وراء الربح

ان مقارنة سلوك السعي وراء الربح هي نتاج افكار مدرسة الاختيار العام , ان مفهوم

سلوك السعي وراء الربح تم التطرق له اولا من قبل tullock سنة 1967

الا ان هذا المصطلح لم يظهر بصورته لمعرفة الا بعد دراسة 1974 keueger و المعنوية

"الاقتصاد السياسي المجتمعات السعي وراء الربح ."

نتاج القطاع الصناعي المحاج للعمالة .

ان مفهوم السعي وراء الربح يعرفه tullock بانه نتاج اجتماعية سلبية بخلافة سلوك السعي وراء

الربح و الذي يمثل نتاج لعب اجتماعية ايجابية ان هذا التعريف السابق يعتره نوع من الغموض , لذا

فيقدم لنا 1982 conybeque تعريفا واضحا حول سلوك البحث عن

الريع , ان سلوكيات السعي وراء الريع تعني عملية استخدام سلطة الدولة بهدف نقل الثروة بين مجموعة من الافراد اما سلوكيات السعي وراء الريع فهي تمثل عملية تنافس من اجل خلق الثروة .

فعبارة اخرى تمثل سلوكيات السعي وراء الريع عمليات بحث بعض الاعوان الاقتصاديون على زيادة حصتهم من الثروة دون اي مساهمة في خلق ثروة جديدة.

الان و بعد تقديم مفهوم لا نشطة السعي وراء الريع , نحن الان نتساءل حول الانشطة و السلوكيات التي تصنفها الادبيات الاقتصادية ضمن أنشطة السعي وراء الريع,

ففي هذا الصدد يعتبر باغواقي 1982 بان أنشطة ; الضغط من اجل الحماية , المنافسة على تراخيص الاستيراد , الترويج الى التشريعات الاحتكارية , استخدام الموارد للتحويل على التنظيم الحكومي , أنشطة سعي وراء الريع بينما يعتبر 1982 conybeque بانه السياسات الضريبية من اشهر انواع انشط السعي وراء الريع⁵.

ان احتمالية الحصول على المداخل الرعية يشكل حافز كافيا للمستفيدين المحتملين من اجل التأثير على صنع القرار العام . وهذا يعني ان الاعوان الاقتصاديون سوف يتنافسون على امتياز الحصول على مداخل الرعية وسوف يستخدمون موارد حقيقية من اجل الحصول على هذه الامتيازات ويمكن ان يكون الاعوان افراد او شركات او مجموعات ضغط ويمكن ان تتخذ الموارد المعينة اشكالا عديدة (الضغط , الحملات الاعلامية , الاجراءات القانونية) ولكنها تهدف دائما بشكل مباشر او غير مباشر لتوجيه الخيارات العامة نحو مصلحة هذه المجموعات ان الموارد المستخدمة في أنشطة السعي وراء الريع عبارة عن موارد محمولة من الأنشطة الانتاجية الى الأنشطة غير منتجة.

الفرع الثاني : لعنة الموارد الطبيعية و سلوكيات السعي وراء الريع

تهدف أنشطة السعي وراء الريع كما تمت الاشارة اليه اعلاه الى تحويل الموارد من الأنشطة الانتاجية الى الأنشطة غير المنتجة الامر الذي يترك اثرا سلبيا على النمو الاقتصادي ان هذه الاغراض شبيهة الى درجة كبيرة مع اعراض لعنة الموارد الطبيعية ان هذا الاستنتاج يتمثل جوهر الجيل الثاني لثابتات

⁵ Krueger , A,o . (1974) .

النظرية للجنة حيث تؤكد هذه المقويات بان سلوكيات السعي وراء الربح هي المتسبب في اللعنة الموارد انطلاقا من تأثيرها السلبية

على النمو حيث تتم الاشارة اولا الى كيفية تأثير سلوكيات السعي وراء الربح على النمو الاقتصادي ثم نعرض الدور الذي يلعبه قطاع الموارد الطبيعية في تخفيز سلوكيات السعي وراء الربح و تداعيات هذه السلوكيات على النمو

١- التكاليف الباهظة لسلوكيات السعي وراء الربح⁶:

في الورقة الصادرة سنة 1993 والعنونة لماذا تعتبر سلوكيات السعي وراء الربح مكلفة للنمو الاقتصادي قدم كيفين ميرفي وآخرون تفسيرات حول كيفية اضعاف سلوكيا السعي وراء الربح للنمو الاقتصادي ان أنشطة السعي وراء الربح تتميز بعوائد متزايدة بالمقارنة مع أنشطة السعي وراء الربح حيث ان اي زيادة في أنشطة السعي وراء الربح سوف يجعل هذه

الأنشطة أكثر جاذبية من الأنشطة الانتاجية بفضل العوائد العالية التي يوفرها للأعوان المتنافسين عليه وبالتالي فان هذه المنافسة سوف تؤدي الى توازن اقتصادي ضار يظهر

مستويات عالية من أنشطة السعي وراء الربح ومستويات منخفضة من الانتاج وبالتالي فان هذا التوازن سوف يمثل حاجزا كبيرا امام النمو الاقتصادي.

ومن جهة اخرى تساهم أنشطة السعي وراء الربح في اعاقا عملية الابتكار حيث ان الدول التي تتميز بالفساد السهل سوء القوانين و النظم القاعدي المتساهلة لن تكون لها القدرة على مجاراة العالم على الصعيد التكنولوجي حيث ان السعي المسؤولين الحكوميين وراء العوائد الربعية سوف يعيق عملية التدمير الخلاق والتالي فان سلوك السعي وراء الربح سيقف في وجه الأنشطة الابتكارية عن طريق رفع عوائد الربح وخفض عوائد الابتكار وبالتالي يصبح الربح أكثر جاذبية من الابتكار من جهة ومن جهة اخرى فان هذه السلوكيات تجعل من المبتكرين غير قادرين على جني العوائد المتوقعة للابتكار مما يخفض لديهم الرغبة في تنافس حول هذه الأنشطة الابتكارية وتجذبهم العوائد العينية نحو أنشطة السعي وراء الربح الامر الذي يعني بكل بساطة اختفاء النمو الاقتصادي المستدام .

ب- طفرات قطاع الموارد الطبيعية و سلوكيات السعي وراء الربح

10Murphy k m schleifer a vishny r.w 1993 . why is rent seeking so costly to growth . the American economic review 83409-414

ان سلوكيات السعي وراء الربح تشكل عائقا لعملية النمو الاقتصادي من خلال إلحاقها الضرر بالأنشطة الانتاجية عن طريق تخفيض الاوان الاقتصاديون للتنافس على أنشطة الريعان الدراسات اعلاه ركزت على دراسة أنشطة السعي وراء الربح دون التطرق او الإشارة الا طفرات قطاع الموارد الطبيعية الان نحن بصدد معرفة اثار طفرات قطاع الموارد الطبيعية في تخفيض سلوكيات السعي وراء الربح. وفي هذا الصدد اظهرت دراسة بالنند وفرنسوا 2000 ان طفرات الموارد الطبيعية تعمل على زيادة وتخفيض أنشطة السعي وراء الربح الامر الذي يضر بشدة عملية النمو الاقتصادي ان عملية اكتشاف موارد طبيعية جديدة او حتى ارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية سيدفع الاعوان الاقتصاديون للتنافس على الأنشطة الربعية و الاستفادة من الامتيازات التي يوفره الربح وبما ان الاعوان الاقتصاديون يمتلكونه المقدرة للتنافس على الأنشطة الربعية و الاستفادة من الامتيازات التي يوفر الربح وهيمنة أنشطة الربح على الاقتصاد من جهة اخرى.

1- طفرة الموارد الطبيعية في ظل هيمنة أنشطة الإنتاج : في هذه الحالة من التوازن

تثير طفرة الموارد الطبيعية عائدات الأنشطة الساعية نحو الربح والتالي فهي سوف تدمر اي سلوك من سلوكيات السعي وراء الربح وهذا بواسطة رفع الطلب المحلي والذي يؤدي بدوره الى زيادة ارباح المنتجين مما ينعكس بدوره ويحفز عوائد أنشطة الإنتاج ويزيد التنافس عليها هذه التداعيات تترجم بسرعة بزيادة في الدخل و الناتج وبالتالي تدفع النمو الاقتصادي الا ان هذه النتائج لن تتحقق الا في ظل تمتع الاقتصادي بقاعدة صناعية واسعة .

ب - طفرة الموارد الطبيعية في ظل هيمنة أنشطة الربح : وكنقيض للتوازن الذي تم ذكره اعلاه

فان طفرة الموارد الطبيعية تقوم بتخفيض عائدات الأنشطة الانتاجية بالنسبة لا أنشطة السعي وراء الربح الامر الذي يترجم بصورة مباشرة بانخفاض الإنتاج الدخل ان هذه الطفرات من شأنها افادة جميع قطاعات الاقتصاد على حد سواء ولكن لن تتم الاستفادة للجميع بنفس النسبة حيث ان الموارد الطبيعية ستفيد الساعين للربح بنسبة اكبر من الساعين للإنتاج و الربح . الامر الذي سوف يشجع الاعوان الاقتصاديون للتنافس على أنشطة الربح وبما انه تم افتراض حرية الانتقال بين الأنشطة فان الاعوان المنتجين سوف يجذبون للإغراءات الربح الامر الذي يقلل من عملية تنافس حول الأنشطة

الانتاجية هذا الذي ينعكس بدوره ويؤدي الى انخفاض الانتاج وتترجم هذه التداعيات بسرعة بتراجع الدخل و عرقلة لعملية النمو الاقتصادي⁷.

المطلب الثالث :المؤسسات وفرة الموارد الطبيعية النمو الاقتصادي

اولا : المؤسسات في التنمية الاقتصادي

لقد اثبتت مختلف البحوث الاقتصادية التي اجريت في السنوات الاخيرة ان المؤسسات اهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية و النمو الاقتصادي للبلدان وقد وجد الاقتصاديون ان اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات⁸ , فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في الراس المال المادي و راس المادي و الراس المال البشري و في التكنولوجيا العالية تستطيع تحسين

اداء اقتصادها و توفير الرفاه لسكانها و يشير daron acemoglu ان للمؤسسات الجيدة ثلاثية خصائص رئيسية.

1. توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار و المشاركة في الحياة الاقتصادية

2. وضع قيود على اعمال النخبة و السياسيين و جماعات المصالح بحيث لا يستعطون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل و استثمارات الاخرين.

3. توفير مناخ تتساوى فيه الفرص امام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الافراد الاستثمار و المساهمة في مختلف الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية المنتجة.

و في دراسة حديثة قام بها dani rodrik *arvind subramanian حول اهم المحددات التي يمكن تفسير و بصورة وافية الفروق الواسعة في مستويات الدخل بين البلدان وجدا انه من بين هذا المحددات وتتمثل في

الجغرافيا : تحدد المناخ و هبات الموارد الطبيعية و التي تؤكد دور العوامل الطبيعية باعتبارها اهم عامل في اختلاف الدخل و مستوياتها المعيشة بين البلدان الغنية و الفقيرة في العالم.
دور التجارة بين البلدان : باعتبارها تعطي للمشاركة في الاقتصاد العالمي و التقارب

⁷Torvik r 2002

⁸ اسيموجلو دارون 02 يونيو 2003

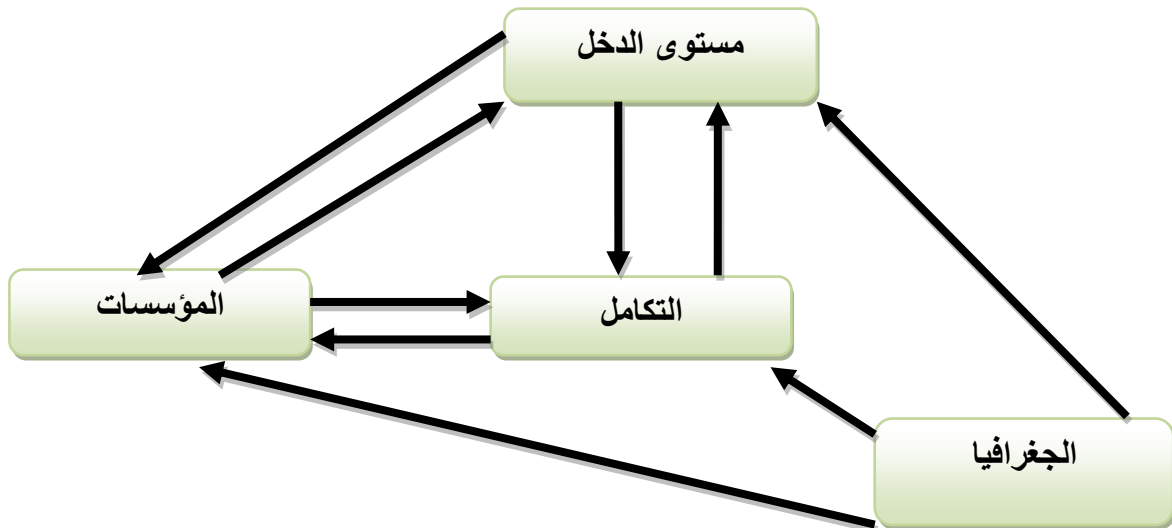
الاقتصادي بين المناطق الغنية و الفقيرة في العالم دورا مهما في التأثير على الانتاجية و نمو نصيب الفرد الدخل ويسمى هذان الاقتصاديان وجهة النظر هذه بالتكاملية.

المؤسسات : ووفقا لواجهة النظر هذه فان البلدان التي تمتلك مؤسسات و خاصة تلك تحمي حقوق الملكية لجميع الافراد و تكرس سيادة القانون و تفرض رقابة على المسؤولين تستطيع تحقيق الرفاه لسكانها و يبدووا هاذ واضحا لان معظم البلدان الغنية في العالم هي البلدان تمتلك مؤسسات قوية

-تعتبر المؤسسات الجيدة و الحماية الاكبر لحقوق الملكية و سيادة القانون من اهم التي تعزز الاستثمار و تزيد من مستوى الدخل الافراد.

وباستخدام علاقات الانحدار بين هذه المتغيرات الثلاثة و مستوى الدخل وجاء ان نوعية المؤسسات هي المحدد الايجابي الوحيد و المهم لمستويات الدخل و ان للجغرافيا او هبات الموارد الطبيعية تأثير مباشر ضعيفا على مستوى الدخل غير انها تعتبر محددا مهما لنوعية المؤسسات في حين ان التكامل ليس له تأثير مباشر على الدخل و انما التأثير الايجابي للتجارة يكون على نوعية المؤسسات ويعتقد د.رودريك 2003 ان تحسن نوعية المؤسسات جيدة كتلك التي توجد في كوريا فان ناتجها الداخلي الخام بالنسبة للفرد يمكن ان يرتفع من مستواه الحالي و المقدّر ب 2700 دولار الى 18000 دولار

الشكل 04: المحددات العميقة للدخل



وضمن الكثير من البحوث الاقتصادية التي تعرضت للدور المهم التي تلعبه المؤسسات في تفسير الاختلافات بين مستويات الدخل في بلدان العالم نجد البحث الذي قدمه هيلي اديسون والذي قام باختبار ما مدى قوة الارتباط بين كل نوعية المؤسسات و السياسات من جهة و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي في مجموعة من البلدان فتوصل من خلال بحثه ان المؤسسات اثرا احصائيا كبيرا على الاداء الاقتصادي و انها ترفع من مستوى نصيب الفرد من الدخل كما بينت نتائج هذا البحث انه لو استطاعت دول افريقيا جنوب الصحراء ان تحسن من نوعية مؤسساتها الى متوسط نوعية المؤسسات في بلدان اسيا النامية فأنها يمكن ان تحقق زيادة تبلغ 80 % في الدخل الفرد اي ارتفاع من 800 دولار الى اكثر من 1400 دولار كما تحسن نوعية المؤسسات في بلدان افريقيا جنوب الصحراء يمكنه ان يساهم في زيادة دخلها بمعدل مرتين و نصف المرة لتصل الى المتوسط الخاص بجميع البلدان .

اما فيما يتعلق بتأثير السياسات على مستوى الدخل فيرى اديسون ان تأثير اضعف من تأثير المؤسسات و يضيف ان هذا لا يعني بان المؤسسات غير مهمة و لكن تأثيرها على الاداء الاقتصادي لأي بلد تحجبه فعلا قوة و تأثير المؤسسات .

ثانيا : نوعية المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد.

لا تختلف اغلب البحوث و الدراسات التي حاولت تفسير اسباب تفاوت الاداء الاقتصادي بين بلدان العالم الغنية و الاكثر فقيرا على اهمية دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية و حول هذه النقطة كتب جيفري زاكس 2003 يقول " تؤكد الابحاث الاخيرة ان المؤسسات تفسر كل شيء تقريبا يتعلق بمستوى بلد من التنمية الاقتصادية وان قيود الموارد والجغرافيا الطبيعية و السياسات الاقتصادية و الجغرافيا السياسية و الجوانب الاخرى للهيكل الاجتماعي الداخلي لها تأثير قليل او ليس لها تأثير على الاطلاق و ان قام بهذا الأبحاث هم اقتصاديون معروفون جدا مثل داروان اسيموجلون⁹ . ومن خلال اطلعنا على اهم البحوث التي تناولت الاداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد لا حضنا ان هناك بعض هاذ البلدان من كان اداء الاقتصادي طيبا علة غرار اندونيسيا ماليزيا الشيلي تايلند اذا فهل كان لاختلاف نوعية المؤسسات بين هذا البلدان و الاخرى التي كان ادائها ضعيفا دورا في هذه وفي هذا السياق فان ج.روبينسون ر.توفيك 2006 يرون ان دولا مثل بتسوانا شيلي ماليزيا و تيلاند وضعت سياسات سمحت لها بتجنب لعنة الموارد لكن بلدان اخرى مثل الجزائر الأكوادور المكسيك نيجريا السعودية

⁹ زاكس جيفري " 02 يونيو 2003 .

فنزويلا و زامبيا لم تستطيع و السبب هو ان عند حدوث انتعاش الموارد تتاح للمجموعات الحاكمة عدة خيارات من السياسات ترتبط بنوعية المؤسسات و في حالة التي يفتقد فيها البلد لنوعية مؤسسات جيدة فان هذا سوف يفسح المجال امام السياسات الرديئة التي تمكن مجموعات معينة من استغلالها من استغلال في اعادة توزيع الربح لأغراض غير اقتصادية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وهكذا فان نوعية المؤسسات تحدد هل بإمكان البلد تجنب لعنة الموارد ام لا ¹⁰ . وقد بينت معطيات بينت معطيات مؤشر نوعية المؤسسات ان المجموعة البلدان التي تضم كل من بوتسوانا شيلي ماليزيا و تايلندا تحتل مراتب عليا فيما يتعلق بنوعية مؤسساتها مقارنة ببلدان اخرى مثل الجزائر الأكودور المكسيك نيجيريا فنزويلا زامبيا و الاستثناء الوحيد كان اندونيسيا و التي رغم انها تمتلك نوعية مؤسسات رديئة الا ان ادائها الاقتصادي كان مقبولا ¹¹

الجدول 01 : مؤشر نوعية المؤسسات في بعض البلدتان الغنية بالموارد

البلدان	مؤشر نوعية المؤسسات	نسبة راس المال الطبيعي الى الثروة الوطنية
بوتسوانا	7.00	6.3
ماليزيا	6.90	8.6
شيلي	6.33	9.8
تايلندا	6.26	6.5
فنزويلا	5.56	18.9
الأكودور	5.42	17.0
المكسيك	5.41	5.9
الجزائر	4.40	-
زامبيا	4.14	37.8
اندونيسيا	3.70	12.4
النيجيريا	3.08	-
مالي	3.00	41

ولغرض تفسير اسباب الاختلاف في الاداء الاقتصادي بين الدول الغنية بالموارد قام halvor mehlum في مرحلة الاولى بدراسة علاقة الانحدار بين متوسط النمو الاقتصادي و وفرة الموارد

¹⁰ Robinson j . torvik R « journal of development economics v 79 2006 p 465»

¹¹ journal of African economies December 1997 volume 6 number 3 p appendix data .

الطبيعية 42 بلدا التي تتجاوز صادراتها من الموارد اكثر من 10% من الناتج الداخلي الخام فتوصلوا الى وجود علاقة ارتباط عكسية بين النمو الاقتصادي ونسبة الصادرات الى GDP في هذه البلدان. اما في المرحلة الثانية فتم تقسيم عينة البلدان هذه المجموعتين وهذا حسب نوعية المؤسسات في كل منها فوجدت ان مجموعة البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي كان اداء اقتصادها طيبا

ثالثا : وفرة الموارد الطبيعية و الفساد .

3-1 الفساد وانواعه في الغالب يرتبط الفساد بفساد القطاع العام او الادارة و التنظيم في البلد و الذي يتمثل في التقاليد و المؤسسات التي تمارس عن طريقها السلطة و يعرف الفساد بانه استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية و تحقيق ريع مالي بعدة طرق كالرشوة العمولة و الابتزاز و يتخذ الفساد ثلاثة اشكال¹².

أ- الفساد الاداري او البيروقراطي الصغير : و الذي يكون عن طريق قيام بعض الموظفون

العموميون باستغلال مواقعهم و مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية و هاذ من خلال طلب رشاي مقابل تقديم الخدمات و المحابة الاعتبار شخصية و تحويل مسار المال العام و الاختلاس.

ب- الاستلاء على الدولة او المتاجر بالنفوذ : يرتبط هذا الفساد باستلاء المجموعات النافذة في القطاع الخاص على جهاز الدولة التشريعي و التنفيذي و القضائي لتحقيق المصالح الشخصية ويحدث هذا بتواطؤ مع الموظفين العموميين و السياسيين مقابل تحقيق مصالح خاصة.

ج- الاستيلاء على الدولة و المتاجرة بالنفوذ : يرتبط هذا الفساد باستلاء المجموعات النافذة في القطاع الخاص على الجهاز الدولة التشريعي و التنفيذي و القضائي لتحقيق المصالح الشخصية و يحدث هذا بتواطؤ مع الموظفين العموميين و السياسيين مقابل تحقيق مصالح خاصة .

3-2 الفساد و النمو الاقتصادي : اما فيما يخص علاقة الفساد بالأداء الاقتصادي فتبين ادبيات وجود اختلافا بين النظريات الاقتصادية التي تعتبر الفساد جيدا بالنسبة للاقتصاد النظريات التي ان الفساد تأثير سلبا على اداء الاقتصاد .

¹² انور شاه و مارك شاكنر " 41 العدد 04 ديسمبر 2004.

ومن بين ابرز الاقتصاديين الذي يؤدين وجهة النظر الاولى نجد كل من left huntington 1968 حيث يرى هذان الاقتصاديان ان الفساد تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي .

3-3 الفساد و النمو في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية :

ان مسألة الفساد لها علاقة كبيرة بالاقتصاد التي تتوفر على موارد طبيعية هامة لان عملية استخراج و استغلال هذه الموارد تعتبر انشطة ريعية بامتياز و تعزز سلوك السعي الى تحقيق الربح كما ان القيود الحكومية المصطنعة على الانشطة الاقتصادية و القيود على التجارة تعزز الانشطة الريعية و سلوك السعي لتحقيق الربح على غرار السماح بدخول السلع الخاضعة للرسوم الجمركية بدون تقاضي رسوم عليها و السعي الحصول اولا على التراخيص التي قد تمنحها الحكومة فيما يخص الاستيراد و التصدير للسلع و الاعانة على اكتساب الاسواق العمومية لمشاريع الانتشاء و التعمير .

وفي دراسة 1999 leite weidman حول العلاقة بين الفساد و الموارد لا الطبيعية و النمو الاقتصادي توصلنا الى ان الفساد يؤثر على النمو في البلدان الغنية بالموارد بوسطة العوامل المؤسسة مثل مدى انتشار البيروقراطية و النظام القضائية وفي الكثير من الحالات يزدهر فساد القطاع العام حيث لا يطبق القانون على الجميع و يستخدم تطبيق القانون لتعزيز المصالح الخاصة بدلا من حماية الصالح العام كما ان معظم البلدان التي يستشري فيها الفساد تمتلك مؤسسات ضعيفة .

يعتبر مؤشر قياس الفساد في العالم CPI الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية اهم معيار لقياس الفساد لدى الدول و ترتيبها في سنة 2007 تضمن هذا المؤشر ترتيبا 179 دولة بناء على تصورات درجة الفساد كما يراها رجال الاعمال و المحللين في كل بلد .

يوضح (1-6) ترتيبا لمعظم الدول الغنية بالموارد حسب مؤشر قياس بالإضافة الى مؤشر نوعية المؤسسات و الملاحظ من هذا الجدول هو ان معظم الدول البترولية تتميز بمستويات فساد كبيرة و ضعف في نوعية مؤسساتها و تراجع في اداء اقتصاديها خلال الثلاثة عقود الماضية وهذا يؤكد فرضية لعنة الموارد بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية باستثناء بعض الدول وعلى غرار بوتسوانا النرويج .

الشيلي .ماليزيا .التي تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة وتحسن نوعية مؤسساتها.

الجدول (02) :ترتيب بعض البلدان الغنية بالموارد حسب درجة الفساد

الرتبة حسب درجة الفساد	البلدان	مؤشر قياس الفساد CPI
09	النرويج	8.7
22	الشيلي	7.0
38	بوتسوانا	5.4
43	ماليزيا	5.1
53	موريتي	4.7
72	المكسيك	3.5
79	السعودية	3.4
84	تايلندا	3.3
94	مدغشقر	3.2
99	الجزائر	3.0
118	مالي	2.7
123	موريتانيا	2.6
123	النيجر	2.6
123	زامبيا	2.6
143	اندونيسيا	2.3
143	الطوقو	2.2
147	انغولا	2.2
147	غينيا	2.2
147	نيجيريا	2.1
150	الكونكو الجمهورية	2.1
150	ساحل العاج	2.1
150	الاكودور	2.1
150	ليبيريا	2.1
162	سيراليون	2.1
150	ج ا الوسطى	2.0
162	فنزويلا	2.0
172	تشاد	1.8
172	السودان	1.8
178	العراق	1.5

المصدر : منظمة الشفافية الدولية transparency international

المبحث الثالث : اليات تجنب النقمة موارد الطبيعة

بعد تسليط الضوء حول ماهية لعنة الموارد الطبيعية عن طريق عرض مختلف الادبيات النظرية و التجريبية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة وكذا عرض الاليات السلبية بين النوعية المؤسساتية و الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي من خلال عرض الادبيات التجريبية للمقاربة التي حاولت تحديد هاذو الابعاد التفاعلية وكذا تقديم نتائج عملية التفاعل بين النوعية المؤسساتية الاستحواذين و الموارد الطبيعية و التي تمثلت في الفساد اثر النهم و الشراهة المحسوبة و الاستبداد . وفي الاخير تم التركيز على اهم التداعيات الكارثية لعلمية التفاعل هذه و الممتثلة في الحروب و الصراعات الاهلية انطلاقا من كل هذا يتطرق المبحث الى اليات تفادي التأثيرات الضارة للموارد الطبيعية بشكل عام و عملية التفاعل بين النوعية المؤسساتية و الموارد بشكل خاص عبر سرد مجموعة من الحلول متمثلة في كل من : صناديق الاستقرار المالي , التنويع الاقتصادي وتحسين النوعية المؤسساتية .

ونخص بالذكر هنا الدول النفطية احادية الصادرات مثل الجزائر لا نها اصلا ليس لها قاعدة في الفصل الرابع لكن تجدر الاشارة الى السياسات المطبقة حاليا على مستوى الاقتصاد من اجل التخلص من اثار . ود تم التطرق الى 03 مطالب من هذا المبحث

- **المطلب الاول :** السياسات الاقتصادية الكلية
- **المطلب الثاني :** ادارة فوائض مداخيل الموارد الطبيعية
- **المطلب الثالث :** سياسات التنويع الاقتصادي

المطلب الاول : السياسات الاقتصادية الكلية

يركز هذا الجزء على المساهمة التي يحتمل ان تقدمها الادوات الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي بما فيها السياسات النقدية و المالية ,لتعزيز النمو و التنمية في ظروف طفرة الموارد الاولية و اضافة الى ذلك يحلل دور السياسة المالية العامة في الاجلين القصير و الطويل وغيرها من الاليات بما في ذلك سعر الصرف , و الضوابط على راس المال و صناديق النفط في التصدي للصعوبات الكثيرة التي تنشأ عندما تحدث طفرة نفطية و الغابة من هذا التحليل هي المساهم في بناء قدرات صانعي السياسات في مجال طفرة الموارد التي قد تؤدي الى الداء الهولندي او لعنة الموارد فتخوض مسار التنمية ما لم يتوفر لها الاطار الملائم على صعيد السياسة العامة وتشمل هذه السياسات بعض ناصر التوزيع المعمول بها في النظريات الكينزية للاقتصاد الكلي وتستند الى تقييم واضح لدورة السياسة العامة وترمي الى تحقيق اهداف التنمية البشرية في اسرع وقت ممكن.

الفرع الال : السياسة العامة للاقتصاد

يمكن ان تؤدي السياسة المالية العمة دورا رئيسيا بتحويل الربح المحقق من التجارة و الانتاجية لصالح قطاعات استراتيجية غير موجهة الى التصدير. وهذا يشمل تعزيز الروابط بين مختلف مجالات النشاط القائمة ودعم نوه قطاعات اقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية وتخفيف الاتجاه نحو الافراط في الاعتماد على الصادرات التقليدية ومن حيث المبدأ العام ينبغي للسياسة المالية العامة ان تدعم الاهداف العامة للاقتصاد الكلي ومنها تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتثبيت ميزان الدفعات وتخفيض التضخم و التحكم بالدين العام المحلية بقاء الضرائب عند مستويات محمولة وترسيخ النمو الاقتصادي وتحقيق حسن كبير في معايير الرفاه في البلدان التي تعتمد على الربح.

ففي حالة البلدان الغنية بالنفط يستحسن ان تكون السياسة المالية العامة الاداء الرئيسية للتثبيت الاقتصادي في الاجل القصير بما في ذلك تخفيف اثر المكاسب العابر على الانفاق العام في البيئة يسودها الكثير من عدم اليقين و تعزيز المساواة في الدخل من خلال الانفاق على الصحة و التعليم و الرعاية وخلق فرص العمل .ومن الضروري ان تشمل هذه الاستراتيجية ايضا توسيع البنية التحتية

وتطويرها وانشاء مرافق انتاجية لا يملك القطاع الخاصة القدرة ولا الاستعداد لا بنجاحها . وفي هذه البلدان يجب ان تركز السياسة المالية العامة المؤازرة للفقراء و المرتكزة على الحقوق على القطاع غير النفطي انطلاقا من مبادئ توجيهية حكومية ذات هدف مباشر متوسط الاجل هو تخفيف حدة الفقر وهدف غير المباشر هو تحسين الانتاجية و تعزيز النمو. وهذه يسمح بالتمييز بين العنصر المتقلب نسبيا و العنصر الثابت نسبيا في المالية العامة و يساعد في تخفيف تقلب الانفاق مع تقلب الدورات الاقتصادية ومن الاهمية بمكان تخفيف حدة هذه التقلبات نظرا الى متسببة من خلفي التشغيل ومناخ الاستثمار و بالتالي الرفاه.

ولتحقيق هذه النتائج قد يكون من المفيد انشاء صندوق محلي لتثبيت اسعار النفط اضافة الى الصندوق الخارجي ويمكن ان يعتمد هذا الصندوق على التقلبات المؤقتة في الربوع النفطية و العوائد و الضرائب على شكل سندات للقطاعيين العام و الخاص ويهدف بإعادة شراء الدين العام المحلي وتأمين المساكن الشعبية التي يمكن تأجيرها بأسعار تجارية معقولة وان تكون له اهداف اخرى مثل الادخار بالعملات المحلية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية.¹³ ويمكن تداول هذه الاصول عندما تهب اسعار النفط بهدف تسهيل تثبيت مالية القطاع العام في الاجل القصير .

وفي المقابل يمكن ان تكون هذه الاصول مصدرا للإيرادات في الاجل الطويل يستخدم للحد من استفادة الإيرادات النفطية و التعويض عنه في البلدان التي تملك احتياطي نفطيا محدود او ان تكون بمثابة اجراء احتياطي ازاء اي تغيرات تكنولوجيا او معاهدات دولية قد تؤدي الى تخفيض مبيعات النفط في الاقتصاد العالمي وهذا الاجراء بالغ الاهمية لان الإيرادات الحكومية في البلدان التي تعتمد على الربيع النفطي معروضة للتقلب الشديد مع تقلب اسعار النفط العالمية .

وفي المقابل يمكن ان تكون هذه الاصول مصدرا للإيرادات في الاجل الطويل يستخدم للحد من استفادة الإيرادات النفطية و التعويض عنه في البلدان التي تملك احتياطي نفطيا محدود او ان تكون بمثابة اجراء احتياطي ازاء اي تغيرات تكنولوجيا او معاهدات دولية قد تؤدي الى تخفيض مبيعات النفط في الاقتصاد العالمي وهذا الاجراء بالغ الاهمية لان الإيرادات الحكومية في البلدان التي تعتمد على الربيع النفطي معروضة للتقلب الشديد مع تقلب اسعار النفط العالمية .

و الواقع ان اسعار النفط معرضة للتقلب في الاجل القصير و التقلب الشديد في الاجل المتوسط.

¹³ S.barnett and r . ossowski . “r W/P/02/177.2002P 18.

الفرع الثاني : السياسة النقدية

من الضروري ان تكون السياسة المالية العامة حجر الاساس في اي استراتيجية حكومية و لا سيما في ظل اسعار الصرف الثابتة .

اما السياسة النقدية و السياسة المالية , فيمكن ان تؤدي هاما في خطط التثبيت القصير الاجل
المهادف الى وضع استراتيجية انمائية للاقتصادية الريعية تكون مؤازرة للفقراء ومرتكزة على الحقوق.
ويقصد بالسياسة النقدية الانظمة التي تعتمد عليها الحكومة لضبط المعروضة النقدي و مستوى السعار
الفائدة . ونتيجة لذلك تؤثر هذه السياسة على مستوى النشاط الاقتصادي و تركيبه الانتاج وهيكل
التشغيل و توزيع الدخل ووجهة التحويلات الاقتصادية وللسياسة النقدية كذلك اثر في السياسة المالية
العامة لان مستوى اسعار الفائدة يؤثر على خدمة الدين العام المحلي ومعدل الادخار وسعر الصرف
و يتمثل دور سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي ومستوى تدفقات
راس المال الدولي ووجهتها و استقرار النظام المالي المحلي لان البنك المركزي هو منظم المؤسسات
المالية و اخر مصدر للاقتراض و عبر هذه القنوات تؤثر السياسة النقدية على نتائج سياسات التثبيت
القصيرة الاجل وتؤثر على جوهر سياسة الدولة ومعدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل وبذلك
يمكن ان يكون للسياسة النقدية دور كبير في اي استراتيجية انمائية لهذا النوع من اقتصاديات الربيع.
وهمية السياسة النقدية في الانتاج و التشغيل و معدل النمو الاقتصادي بغنى عن الاثبات ولا ضرورة
للتطرق اليها في السياق غير ان السياسة النقدية مهمة ايضا لتأثير على تركيبة الانتاج و التشغيل و
مستوى التحويلات الاقتصادية ووجهتها وتوزيع الدخل و الثروة وانماط تدخل الدول في الاقتصاد
ومع ان هذه الاثار للسياسة النقدية لا تحظى بالاهتمام اللازم في الكثير من الاحيان فهي عنصر
اساسي لا جراء تحليل شامل لوضع الاقتصاديات الريعية وانطلاقا من نظرية الاقتصاد الكلي التقليدية
تبرز السياسة النقدية اثارة سياسة الاقتصادية الكلي في المجال الاجتماعي وفي توزيع الدخل اي تبين
مدى مؤازرة السياسة الاقتصادية
للفقراء .

ومع ان جميع اشكال الضوابط على الطلب الكلي يمكن ان تكون فعالة على صعيد الاقتصاد الكلي
فيمكنها في الوقت ذاته ان تؤدي الى زيادة او تخفيض انواع مختلفة من النفقات وتحقيق مكاسب
لفئات معينة في المجتمع او الحاق خسائر بها وتختلف تركيبة الانتاج و التشغيل وتوزيع الدخل وهيكل

التشغيل باختلاف السياسة النقدية التي تعتمد عليها الدولة فانكماش الطلب بسبب ارتفاع اسعر الفائدة يمكن ان تؤدي الى البطالة التي تتضح من خلال انتاج العمال سلعا تجارية في الاسواق عالية التنافسية كما البلدان ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا حيث لا مجال لزيادة الاسعار في حال ارتفاع الكلفة غير ان ذلك يمكن ان يحقق مكاسب عابرة لأحريين ولا سيما أولئك الذي يعيشون من الفائدة وفي المقابل يمكن حدوث التحول نفسه في الطلب الكلي من خلال الانكماش المالي وليس من خلال تقليص النفقات وهو الاجراء الذي درجت على اقتراحه بعض المنظمات الدولية وهذا الاجراء يهدف الى زيادة الضرائب على ارباح راس المال من غير زيادة في الانفاق الحكومي وهذا المكاسب و الخسائر تختلف في كل حالة وفقا لفئات الدخل .

فالذين يعتمدون على الربوع يكونون الخاسرين في بادئ الامر يليهم المنتجون المحليون و الاجانب للسلع الكمالية التي يستهلكها اصحاب الربوع ويبقى من الضروري التعمق في بحث اثار تدابير السياسة النقدية على توزيع الدخل في سياق استراتيجية مؤازرة للفقراء لا تكفي بتوليد النمو و الاستقرار العام بل تسعى الى تثبيت المسار الانمائي وتعزيزه في ضل طفرة الموارد.

الفرع الثالث :السياسة المالية

السياسة المالية هي فرع من السياسة النقدية ويمكن ان تؤثر على الفقر بطريقتين رئيسيتين هم:

أ- الطريقة المباشرة من خلال اثرها في النشاط الانتاجي والتالي توليد دخل وفرص العمل وتوزيع الدخل و الاصول .

ب- وطريقة غير مباشرة من خلال اثرها في السياسة المالية العامة و السياسة النقدية للحكومة ولهايتين السياستين اثر في الزيادة فرص العمل و الانتاج وفي القطاع الاجتماعي وفي الانفاق العام الذي يسهم في تخفيف حدة الفقر .

وترتكز دراسة دور السياسة المالية في التنمية عادة على قدرة هذه السياسة على تعبئة الموارد وزيادة الموارد المتاحة عبر الزمن ومعالجة الخلل في الميزان المدفوعات وغيره من القيود على النمو¹⁴ . وفي هذه الاطار اذا ترك القطاع المالي من غير ضوابط تكون اشارات السوق المالية في ظل مالي يركز على السوق هي التي تحدد وجهة تخصيص الموارد وبالتالي الطلب على المدخرات وتوزيعها بواسطة المؤسسات المالية وهذا النهج الذي قد يكون ملائما للبلدان المتقدمة او غير ملائم لا شك في انه

¹⁴ C.P . Chandrasekhar . .2004.

يسبب صعوبات للبلدان النامية وهذا الصعوبات تنجم عن توزيع المدخرات و الاستثمارات وفقا لمصالح القطاع الخاص وليس للعوائد الاجتماعية وذلك في ظل عدم كفاية الاستثمار في البيئة التحتية حيث تكثر المشاريع الضخمة التي تتسم بتأخير الانجاز وارتفاع نسبة المخاطر وتدني معدل الارباح ونظرا الى هذه العوامل الخارجية المرتبطة بهذا القطاعات يمكن ان تؤدي قلة الاستثمار في البنية التحتية الى تقييد امكانيات النمو المتواصل الطويل الاجل.

وهذا يؤدي بدوره الى تعزيز اتجاه السوق المالية نحو توجيه الانتماءات لصالح قطاعات غير اساسية وقطاعات تتطلب كثافة في الاستيراد وتدر ارباحا عالية او حصر الاموال في قبضة عدد من الجهات الكبيرة الفعلة او المركزة المتطورات في النشاط الاقتصادي وهذا يسبب مزيدا من خلل في التوزيع الدخل ويقوض مسيرة التخفيف من الحدة الفقر و الازالة المباشرة التي تحدثها السياسات المالية في النمو و التشغيل و الفقر يمكن تحقيقها بطرق مختلفة منها تكاليف الحصول على الانتماءات و شروط الحصول عليها ومستوى الاستثمار الخاص ونوعه وكلفة تمويل العجز في القطاع العام واذا كان الاقتصاد يضم اسواقا مجزأة فيتوقع وجود تدرج في مستوى العائدات فرؤوس الاموال الكبير التي تتمتع بإمكانية دخول مجالات تأتي بعائدات كبيرة قد لا ترغب في دخول المجالات التي تحقق عائدات اقل بينما قد لا يمكن رؤوس الاموال المتوسطة و الصغيرة من الاستثمار في ظل صعوبة الحصول على الانتمائية وفي هذه الحالة قد لا تحظى بعض الاسواق بالقدر الكافي من الاستثمار الخاصة وازدادة الى ذلك يمكن ان تؤدي كلفة الانتماءات الى تشويه النمو بالتأثير على خيار المنتجات و التكنولوجيا بطريقة تؤثر على مرونة التشغيل في الانتاج ويمكن ان تؤثر السياسات المالية سلبا على تخفيف حدة الفقر اذا ما اخفقت في تأمين الانتماءات الكافية لصالح القطاعات المحرومة مثل و المشاريع الصغيرة الحجم في المدن و الأنشطة غير الزراعية في الارياف التي هي مصادر حيوية لتوليد فرص العمل.

الفرع الرابع : صناديق النفط

وتنقسم الى صناديق للمدخرات النفطية وصناديق لتثبيت اسعار النفط بالعمالات الاجنبية فصناديق تثبيت اسعار النفط يمكن ان تحقق فائدة كبيرة لأسباب عديدة فهي تحصن ميزان المدفوعات في البلدان المصدر للنفط ضد تقلبات سوق النفط مما يشكل وقاية من اعراض الداء الهولندي. وازدادة الى ذلك تعمل صناديق تثبيت اسعار النفط على اساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين باعتماد سعر اساس تقديري للنفط وادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر .

وعندما يهبط سعر النفط الى ما دون السعر الاساس يمكن ان تساعد الاموال المسحوبة من الصناديق في تسهيل الاستهلاك و الاستثمار.

اما صناديق المدخرات النفطية فيمكن ان تؤمن مصدرا بديلا للدخل في حال استنفاد الاحتياطي النفطي في البلد او تراجع المزايا النسبية في الاجلين المتوسط والطويل بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من التغيرات التي تصيب الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني : ادارة فوائض مداخل الموارد الطبيعية

اولا : تعريف الموارد الطبيعية النابضة و انواعها

هي الموارد الطبيعية التي لا تتجدد خلال حياة الانسان بحيث يكون رصيدها ثابتا و بالتالي عرض هذه الموارد ثابت ولا بد من نضوبها , بحيث ان يكون تكوينها يستغرق فترات زمنية جد طويلة قد تصل الى مئات الاف السنين و تؤخذ عادة من باطن الارض و تشمل النفط الغاز الطبيعي الفحم و المعادن و الصفة المميزة للموارد النابضة هي انه ينفذ باستعماله في العملية الانتاجية.

- الفحم: عبار عن بقايا نباتية دفنت في باطن الارض وتعرضت للضغط و الحرارة وبمرور الوق تصلبت و تحولت الى ما يعرف بالفحم¹⁵ . يقدر ناتج الفحم العالمي بحوالي 3.5 مليار طن بحيث ان اغلتيه تستغل في توليد الكهرباء صناعة الفولاذ . صناعة الاسمنت و التدفئة
- البترول: او النفط كلمة مشتقة من الاصل اللاتيني petroleum بيترا و الذي يعني صخر و اوليوم تعني زيت اي زيت الصخر . ويطلق عليه ايضا الزيت الخام كما ان له

اسما دارجا وهو "الذهب الاسود" وهو عبار ع سائل كثيف قابل للاشتعال و تختلف الوانه بين الاسود , الاخضر البني و الاصفر , يوجد في طبقة العليا من القشر الارضية او في باطنها.

ويتكون النفط من خليط معقد من الهيدروكربونات ويختلف مظهر تركيبه ونقاوته بأخلاف مكان استخراج.

- الغاز الطبيعي : الغاز الطبيعي احد مصادر الطاقة البديلة عن النفط من المحروقات عالية الكفاء وقليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة . يتكون الغاز الطبيعي من العوالق SSSSSSS وهي كائنات مجهرية تتضمن الطحالب و الكائنات الاولى ماتت و تراكمت في طبقات المحيطات

¹⁵ د.عبد المطلب عبد الحميد .د محمد شبانة ,مرجع سابق ص 201

و الارض و انضغطت البقايا تحت طبقات رسوبية وعبر الاف السنين قام الضغط و الحرارة الناتجين عن الطبقات الرسوبية بتحويل هذه المواد العضوية الى غاز طبيعي بحيث لا يختلف هذا الاخير في تكوينه عن الفحم و البترول

- المعادن : تعتمد رحتنا على استعمالنا الكثيف للموارد المعدنية . فجل ما نستعمله فجل ما نستعمله من الاقلام وصولا لأجهزة الحاسوب مصنوع من المعادن التي يتم استخراجها من باطن الارض . المعدن وهو مركب صلب يتكون طبيعيا من خلال عمليات جيولوجيا تشمل الصخور الذائبة و المنصهرة magem وهي متجانسة ولها بناء كرسالي و تركيب كيميائي و تركيب كيميائي معروف ولقد عرفتته منظمة المعادن العالية كالتالي "المعدن هو عبارة عن عنصر او مركب كيميائي كرسالي بطبيعته متكون كناتج عمليات جيولوجيا ويوجد اكثر من 400 نوع من المعدن

ثانيا : علاقة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي

تعد الموارد الطبعية نعمة تودي الى احداث تنمية سريعة للدولة وتحقيق تدفق للاستثمار الاجني وذلك اذا اديرت بعناية فعلى الرغم من توفير الموارد الطبيعية اللازمة في بعض الدول النامية الا ان الفقر لايزال منتشر فيها وبصورة كبيرة . ويرجع ذلك الى فشل الدول النامية في ادارة موارد الطبيعية بعناية مما ادى الى العديد من التأثير و الاضرار الجانبية التي مواردها الطبيعية بعناية مما ادى الى العديد من التأثيرات و الاضرار الجانبية التي صاحبت اكتشاف تلك الثروات وتمثلت في التدهور و التلاشي التدريجي . للقطاعات الانتاجية الاخرى ,التي تمثل الاقتصاد الحقيقي للدولة اي التدمير التدريجي لقدرات الانتاج بحيث يتحول الاقتصاد الوطني الى اقتصاد ريعي يحصل على دخله من رأسماله من الموارد الطبيعية و ليس من تحقيق فوائد انتاجية وهو الامر الذي لا يمكن استمراره في الاجل الطويل ما لم يتم تطويره القطاعات الاخرى خارج الموارد الطبيعية

لعنة الموارد¹⁶ : ان دراسة العلاقة بين وفق الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي رئيس لكن مصطلح لعنة الموارد resource curs ظهر لأول مرة للوجود من قبل الباحث الاقتصادي richard autyt في كتابه ووصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثروتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة . وتعريف لعنة الموارد على انها ضاهر تفشت في العديد

¹⁶ Terry lkarl oil lead development : .january 2007p2

من الدول الغنية بالموارد الطبيعية حيث يكون مستوى النمو البنية الاقتصادية و الاداء الحكومي اسواء فيها من الدول التي لا تملك مثل

تلك الموارد وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقا أكثر منه محفز عملية النمو الاقتصادي مثلما جاء في نظرية staple of theory of growth التي ترى بان وفرة البترول وغيره من الثروات الطبيعية تساعد على جذب الاستثمار الاجنبي للقطعات الاستخراجية وبمجرد بدء الانتاج فان الارباح المتحصل عليها من هذه القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية قطاع الصناعة و التطور التكنولوجيا مما ينتج للدولة تصنيع الموارد الاولية قبل تصديرها بدلا من تصديرها في صورتها الخام وبالتالي يتم تحقق نمو اقتصادي يركز على هيكل اقتصادي متنوع . ونظرية الدفعة القوية the big push التي تشير الى ان الدول الفقيرة تبقى فقيرة بسبب انخفاض الدخل . ولتتمكن من التحقيق النمو الاقتصادي تحتاج الى زيادة في الطلب و بالتالي تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة اي ان تلك الدول بحاجة الى دفعة قوية من الاستثمارات لأجل الوصول الى التنمية المنشودة . وتقدم الاكتشافات البترولية وغيرها من الورد الطبيعية نموذجا للدفعة القوية التي تؤدي الى تحقيق نمو ذاتي patten of growth .

2-2 النظريات المفسرة للعلاقة بين البترول واقتصاديات الدول البترولية

شجعت قفزة الاسعار السلع الاولية خلال فترة السبعينات بالاهتمام بشكل اكبر باقتصاديات الموارد الاولية , وبزت في هذه الفترة نظرية الرض الهولندي dutch disease كاتار لدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي¹⁷ , حيث تدفع طفرة الموارد الطبيعية الى حركة الموارد من القطاع التقليدي في الدولة الى قطاعي الموارد الطبيعية الخام و الخدمات الشيء الذي يعمل على تدهور القطاع الانتاجي الحقيقي للدولة الذي يهدف لتحقيق التنمية في الاجل الطويل بالتدرج , وظهر اقتراب اخر لتفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي في منتصف التعينات وذلك في اطار الاقتصاد السياسي كبديل لنظرية المرض الهولندي بدعوى عدم واقعية فروضها من جهة ومن جهة اخرى عدم تفسيرها للجنة الموارد بصورة كاملة ومن اول الدراسات التي تبنت هذه المقاربة دراسة الباحثين lane و tormel سنة 1995 حيث يفسران وفرة الموارد الطبيعية وما ينجز عنها من ريع اقتصادي كبير تختلف عن ما سمياه ب feeding frenzy بحيث يسعى كل من الافراد المؤسسات

¹⁷ Argentino pessoa natural resources and institutions :

و الحكام ال الحصول على نصيب أكبر من هذا الربح مما يؤدي الى انتشار الرشوة و الفساد وتراجع الديمقراطية و انعدام الكفاءة المؤسسية لا دارة واستغلال هذه الموارد الطبيعية بطريقة تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادي وبهذا يكون السبب يكون الجوهرى للجنة الموارد هو عدم قدرة الدولة على التعامل مع هذه الطفرة , وفشلها في ادارة و استغلال هذه الثروات.

المطلب الثالث : سياسات التنويع الاقتصادي

ان اهم ركائز فرضية لجنة الموارد الطبيعية بحسب ما تم سرده سابقا وقوع البلد تحت ضحية تبعية لقطاع الموارد ان قضية التبعية لقطاع الموارد الطبيعية تجعل من الهبات الطبيعية مصدرا لتراجع النمو الاقتصادي من خلال هيكلية صادرات البلد في هذا القطاع الذي يعرف طفرة في انتاج او الاسعار ان هذا الصدمات السلبية او الايجابية تبقى البلد تحت حيز التخصص الدولي التقليدي جراء اهتمامه بالمزايا النسبية للهبات الطبيعية والتي تشكل الجزء الاكبر من حصة صادرات هذا البلد . بالإضافة الى ان القطاع الموارد الطبيعية يتميز بعدم استقرار الإيرادات من جهة اخرى بحيث تؤدي هذه التقلبات الى الحاق الضرر باستثمار القطاع الخاص وسياسات الحكومة المالية وفي نهاية هذه الحلقة التقلبات على النمو الاقتصادي.

ومن اجل الهروب من تداعيات لجنة الموارد الطبيعية بشكل عام و التبعية و التقلبات بشكل خاص يستلزم الامر على الدول التي تمتلك هبات طبيعية بالإضافة الى اعتماد اقتصادها على موارد هاذ القطاع الى السعي الى تنويع الاقتصاد عبر التقليل من التبعية لقطاع الموارد بحيث يؤكد gelb 2010 بان التنويع الاقتصادي من شأنه ان يتضمن معدلات نمو عالية في المدى الطويل بخلاف قطاع الموارد الطبيعية و الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل بالرغم من امتلاك البلد ميزة نسبية هائلة في هذا القطاع ان التصنيع القائم على التعلم بواسطة التدريب من شأنه ان يحسن الانتاجية و الدخل و بالإضافة الى ذلك يوفر التنويع للمنتجين معلومات اكثر تنوعا خاصة في الاسواق الاجنبية ويحسن من قدرتهم على تطوير مكانتهم الخاصة¹⁸ .

وفي هذا السياق يؤكد جيلفاسن 2011 بان التنويع الاقتصادي يشجع على النمو من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية من الاعتماد المفرط على الانتاج الاولي في الزراعة او عدد قليل من الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية الى أنشطة الانتاج و التصنيع مما يسهل نقل العمالة من الوظائف

¹⁸ GYLFASON a 2010 .

منخفضة الاجرة في الزراعة او التعدين التي تتطلب مهارة منخفضة الى الوظائف اكثر ربحية في المهن ذات المهارة العالية كما ان الاقتصادات الحديثة الى تحتاج قاعدة عريضة من الصناعات التحويلية و التجارة و الخدمات لتكوين قادرة على تزويد الناس بمستوى معيشي مطرد ولذلك فهم بحاجة الى ايجاد طرق لتنويع انشطتهم الاقتصادية بعيدا عن الزراعة التي كانت مهيمنة في يوم من الايام و التي تميل الى اطالة امد الفقر وبالمثل بعيدا عن الاعتماد المفرط على عدد قليل من الموارد الطبيعية التي تميل الى خنق او تأجير تطوير الصناعات و الخدمات الحديثة.

الا ان استراتيجية التنويع لن يكتب لها النجاح الى في حالة توفر بيئة مؤسسية جيدة تشجع على الانتاج و الابتكار حيث يؤكد كل من جيلفاس 2010.2011 GELB بان النوعية المؤسسية هي العامل الحاسم في النجاح او الفشل ه العملية ان توفر نوعية مؤسسية استحواذي من شأنها ان تعرقل اي محاولة من محاولات التنويع حيث تؤدي ثروة الموارد الطبيعية و التي تتركز في ايدي مجموعات صغيرة نسبيا تسعى الى الحفاظ عليها امتيازها الخاصة - الى الوقوف في طريق التنويع الاقتصادي و السياسي الذي من شأنه تشتيت سلطة و ثروة المستحوذين على هذه الشروات .

وفي الاخير و انطلاقا مما تم عرضه يتضح لنا عدم فعالية الحلول المقدمة للهروب من لعنة الموارد و المتمثلة في الصناديق الاستقرار المالي و التنويع الاقتصادي في حالة تواجد نوعية مؤسسية استحواذي الامر الذي يؤكد لنا بيان النوعية المؤسسية هي العامل الاساسي و الحاسم في الهروب من تداعيات هذه المعضلة الامر الذي يجعل تحسن النوعية المؤسسية اولى الاولويات بالنسبة للدولة التي تعاني من تداعيات السلبية لقطاع الموارد الطبيعية.

خلاصة

تبين ان من خلال هذا ان الفصل ان الربيع لا يحدده مفهوم واحد لاختلاف المدارس التي عاجلت فكرته ابتداء من التجارين الطبيعيين الكلاسيك .

كما تعدد مصادره ثم حضور الربيع بصفة عامة قد يرافقه ظهور نقمة الموارد الطبيعية و التي تعكس العلاقة العكسية بين ازدياد مداخل الربيع من جهة و تأثيرها السلبي على التنمية الاقتصادية في البلد كما تم تبين النماذج الرياضية التي تفسر انقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد من خلال نموذج سولتر عن طريق الانفاق تحويل الموارد واثر التير ففي النفقات.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

واقع وفاق نقمة الموارد الطبيعية مع دراسة قياسية

خلال الفترة 1996-2019

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية في البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

المبحث الأول: اختبار تجريبي للجنة الموارد النفطية في البلدان العربية

بعد تسليط الضوء حول لجنة الموارد الطبيعية عن طريق اختبار التجريبية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة النفطية في البلدان العربية و الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي من خلال اختبار التجريبية باستخدام النماذج الديناميكية وكذا تقديم مناقشة نتائج التقدير و الموارد .

المطلب الأول: لمحة عن لجنة الموارد النفطية في البلدان العربية

المطلب الثاني: اختبار وجود لجنة الموارد باستخدام النماذج الديناميكية

المطلب الثالث : مناقشة نتائج التقدير

المطلب الأول: لمحة عن لجنة الموارد النفطية في البلدان العربية

● معاينة أولية للبيانات

في هذه الفقرة سنقوم بإجراء معاينة أولية للبيانات لمعرفة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، حيث سنقوم باعتماد نفس عينة البلدان النفطية التي اعتمدنا عليها في الفصل الأول ، ونقوم بحساب متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة البلدان النفطية خلال الفترة 1980-2017 ، وكذلك نقوم بحساب متوسط مؤشرات وفرة الموارد الطبيعية لنفس عينة البلدان، وقد اعتمدنا على مؤشرين لوفرة الموارد الطبيعية : المؤشر الأول إجمالي ريع الموارد الطبيعية كنسبة من GDP ونرمز له بالرمز NR01، والمؤشر الثاني صادرات الوقود كنسبة من إجمالي البضائع المصدرة ونرمز له بالرمز NR02، وقد تحصلنا على البيانات من موقع البنك العالمي.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع
دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

الجدول رقم (3.2): متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP، إجمالي ربوع
الموارد الطبيعية كنسبة من GDP، صادرات الوقود كنسبة من GDP، خلال الفترة
2017-1980

البلد	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP	NR01	NR02
الجزائر	%0.69	%20.70	%97.34
قطر	%0.41	%35.22	%87.08
الإمارات العربية	-2.11 %	%22.62	%49.35
السعودية	-1.18 %	%37.58	%89.53
البحرين	%0.20	%7.45	%43.20
الكويت	-0.84 %	%42.68	%81.16
العراق	%4.18	%37.36	%98.54
ليبيا	%3.64	%40.67	%97.40
مصر	%2.71	%12.17	%41.51
تونس	%2.17	%5.86	%18.26

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

المصدر: من بيانات البنك العالمي، بعض البيانات مفقود لبعض البلدان (ليبيا، العراق، الكويت) تم احتساب المتوسط للسنوات المتوفرة.

الجدول رقم (3.2) يوضح متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2017 ومؤشري وفرة الموارد الطبيعية (إجمالي ريوع الموارد الطبيعية كنسبة من GDP وصادرات الوقود كنسبة من إجمالي البضائع المصدرة) ، حيث سجل أعلى متوسط معدل نمو سنوي لنصيب الفرد من GDP في العراق بمعدل 4.18% ، بينما المرتبة الثانية احتلتها ليبيا بمتوسط معدل نمو 3.64% ، في حين الجزائر سجلت متوسط معدل نمو يقارب 0.69% ، وبالمقارنة مع معدلات دراسة Sachs and Warner (1995) فقد كان متوسط معدل النمو في الجزائر 1.48% خلال الفترة 1970-1990 و 3.69% في الفترة 1970-1980 و -0.74% في الفترة 1980-1990 . بينما سجلت الإمارات العربية المتحدة أدنى متوسط معدل نمو في نصيب الفرد GDP. بينما المملكة العربية السعودية سجلت متوسط نمو -1.18% خلال الفترة 1980-2017 ، في حين أنه في دراسة Sachs and Warner (1995) قد سجلت معدل نمو 1.76% خلال الفترة 1970-1990.

تشير الملاحظة العرضية للبيانات أن البلدان الغنية بالنفط بشكل كبير مثل دول الخليج العربي لم تشهد نموا اقتصاديا سريعا ومستداما على طول الفترة 1970-2017 ، (المملكة العربية السعودية 1.18%- ، الكويت 0.84%-)، فالبلدان النفطية يبدو أنها لم تنمو بشكل سريع خلال فترة الدراسة ، وتتوافق هذه الملاحظة مع توصلت إليه دراسة Sachs (2001). كما شهدت معدلات نصيب الفرد من GDP في البلدان النفطية تقلبات وتذبذبات كبيرة خلال الفترة 1980-2017 وهو الأمر الذي يعزى إلى ارتباط هذه المعدلات بأسعار النفط في الأسواق العالمية، فمثلا في المملكة العربية السعودية انتقل معدل نمو نصيب الفرد من GDP من -25%

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

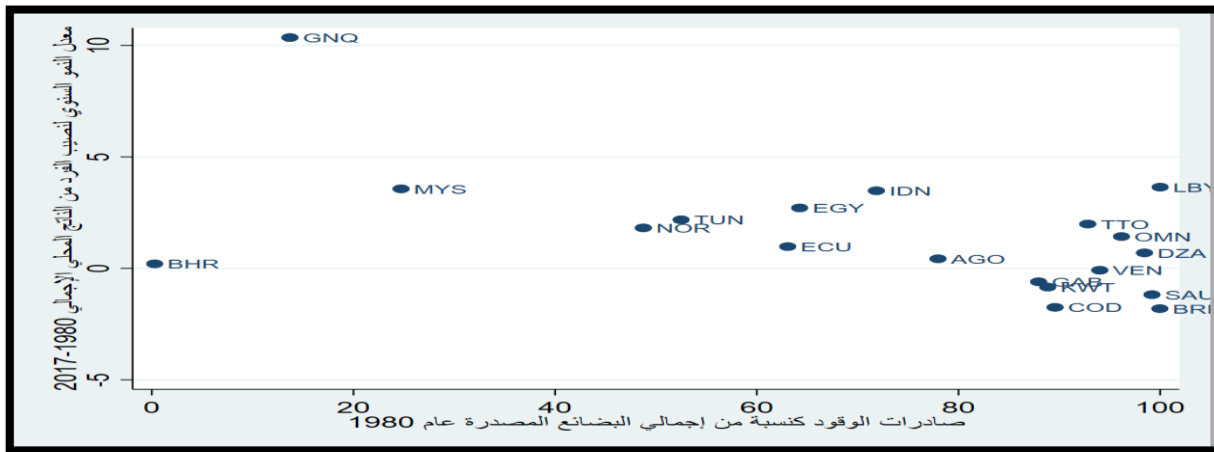
53

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

صادرات الوقود كبرا عام 1980 حيث كان : 13.69% ، 24.71% ، 0.29% ، ما يعني ان معدلات النمو الاقتصادي كانت سريعة خلال الفترة 1970-2017 في البلدان التي يقل اعتمادها على صادرات الموارد الطبيعية.

الشكل رقم (4.2): متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع صادرات الوقود كنسبة من إجمالي البضائع المصدرة عام 1980



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

المطلب الثاني: اختبار وجود لعنة الموارد باستخدام النماذج الديناميكية

في هذا المطلب سنستخدم نموذج الإنحدار الديناميكي على بيانات البانال للنمو من أجل التحقق من وجود فرضية لعنة الموارد الطبيعية، وذلك تبعا لنموذج Solow's (1956) (فكرة التقارب الشرطي في الدخل) والتي تتضمن أن النمو يتبع مخزون رأس المال الأولي، فالاقتصاديات الغنية (مخزون رأس المال الكبير في البداية) من المفترض أن تنمو أبطأ من البلدان الفقيرة هذا بافتراض ثوابت كل العوامل الأخرى ، وبالتالي تميل إلى اللحاق بالبلدان الغنية¹⁹. (انظر Barro, R., and X. Sala-i-Martin (1995))

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية في البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

في الدراسات التجريبية للنمو مخزون رأس المال الأولي يقاس بالدخل المبطأ , (Barro (2003) , (Lederman and Maloney (2006) فالمتغير التابع تفسره مجموعة من المتغيرات المفسرة بالإضافة المتغير التابع نفسه مبطأ بفترة زمنية وهذا ما يفسر الديناميكية في النموذج. وحتى عندما يكون تقدير معلمة المتغير التابع ذا أهمية مباشرة كما هو الحال في هذا المطلب فإن السماح بالديناميكية في النموذج قد يكون امر مهما من اجل الحصول على تقديرات متسقة للمعلمات الأخرى (Bond (2002 . في الغالب تعاني نماذج بانال الديناميكية من مشكلة تحيز المتغيرات المحذوفة omitted variable bias وكذلك مشكلة التجانس الداخلي endogeneity ، ومن أجل تجاوز هاتين المشكلتين سنقوم باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM المؤسسة من طرف (Holtz-Eakin et al. (1988 والمطورة لاحقا من طرف Arellano and Bond (1991 .

يعطى نموذج دراستنا على الشكل التالي:

$$y_{it} = \phi y_{it-1} + \beta' x_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it} , i = 1, \dots, N \text{ and } t = 2, \dots, T \quad (1)$$

بحيث تمثل i و t كل من البلدان والزمن على التوالي، y_{it} و y_{it-1} إنشاءات القيم الحالية والمبطأة للمتغير التابع على التوالي، ϕ معلمة الإنحدار الذاتي، β' شعاع معلمات المتغيرات المفسرة والمراد تقديره، x_{it} شعاع المتغيرات المفسرة للنمو الداخلية exogenous والخارجية endogenous ، μ_i التأثيرات غير المشاهدة للبلدان والثابتة عبر الزمن، ε_{it} حد الخطأ العشوائي.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع
دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

بما أن μ_i غير مشاهدة فإن طريقة المربعات الصغرى تضمن μ_i في حد الخطأ وبالتالي يتولد لنا حد الخطأ المركب والذي يكتب في النموذج كالتالي²⁰ :

$$y_{it} = \phi y_{it-1} + \beta' x_{it} + v_{it} ; v_{it} = \mu_i + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

المشكل الأول في النموذج رقم (1) هو اختلال فرضية *strict exogeneity* والتي تفترض أن :

$$E(v_{it} \setminus x_{it}, y_{it-1}) = 0$$

هذه الفرضية غير محققة مادام μ_i هو جزء من السيورة التي تولد y_{it-1} في النموذج (2) ، من أجل توضيح ذلك لدينا :

$$\begin{aligned} y_{it-1} &= \phi y_{it-2} + \beta' x_{it-1} + v_{it-1} ; v_{it-1} \\ &= \mu_i + \varepsilon_{it-1} \end{aligned} \quad (3)$$

نقوم بطرح المعادلة رقم (3) من المعادلة رقم (2) ، من الواضح أن :

$$E(v_{it} \setminus y_{it-1}) \neq 0$$

وهكذا فإن المتغير التابع المبطأ مرتبط مع التأثير الثابت غير المشاهد وحد الخطأ المبطأ، بالإضافة إلى ذلك إذا كان حد الخطأ مرتبط تسلسليا فإن المتغير التابع المبطأ سيكون أيضا مرتبطا مع إنشاءات حد الخطأ الحالية والمستقبلية. وأيضا المتغير التابع المبطأ داخلي *endogenous* في المعادلة رقم (1) و (2). استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS مع تقنيات البانال من دون

تصحيح هذه المشكلات القياسية يمكن أن يعطي مقدرات متحيزة وغير فعالة Natina (2017) . طريقة فروق GMM تقترح مرحلتين من أجل التعامل مع مشكلتي تحيز المتغيرات المفسرة وكذا مشكلة التجانس.

²⁰ هذا الملخص عن هذه الطريقة مستمد من :

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع
دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

أولا نقوم بإجراء الفروق على متغيرات المعادلة رقم (01) و (2) لحذف التأثيرات الخاصة بالبلد والمتغيرة عبر الزمن time-invariant country-specific effects وتصبح المعادلة رقم (01) على الشكل :

$$\Delta y_{it} = \varphi \Delta y_{it-1} + \beta' \Delta x_{it} + \Delta \varepsilon_{it} \quad (4)$$

تقوم هذه الطريقة بتصحيح مشكلة اختلال فرضية عدم التجانس غير المشاهد في بيانات البانال، ولكن مع هذا تبقى مشكلة اختلال فرضية استقلال المتغيرات المفسرة strict exogeneity موجودة.

لتجاوز هذه المشكلة اقترح (Arellano and Bond (1991) استخدام y_{it-2} كمتغير أدائي للمتغير المبطل في معادلة الفروق، وكنتيجة فإن الطريقة تفترض أن :

$$E(\Delta \varepsilon_{it} \setminus y_{it-2}) = 0 ; t \geq 3, \dots, T \quad (5)$$

بما أن $it-2$ مرتبط رياضيا بـ Δy_{it-1} طالما أن الأخطاء ليست مرتبطة بشكل متسلسل وأن المتغيرات المفسرة خارجيا ضعيفة weakly exogenous . بشكل عام تستخدم فروق GMM المتغيرات الداخلية في معادلة الفروق مع الإبطاء المناسب في المستويات كإجراء تصحيحي للتجانس الداخلي. وكتعميم المعادلة رقم (05) تستلزم :

$$E(\Delta \varepsilon_{it} \setminus x_{it-2}) = 0 ; t \geq 3, \dots, T$$

وبالتالي فإن الطريقة تفترض أن المتغيرات الأدواتية يتم اشتقاقها من بين متغيرات الدراسة ومع ذلك لا تستبعد إدراج متغيرات أدواتية خارجية.

من أجل تقدير النموذج الديناميكي على بيانات البانال سنستخدم برنامج Stata وذلك بتطبيق الأمر "xtabond2" الموضوع من طرف (Roodman (2009) . حسب هذا الأخير فإن طريقة فروق GMM تتطلب عدد متغيرات أدواتية أقل من عدد الوحدات المقطعية في البيانات،

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

ومن أجل تحقيق هذا الشرط سنستخدم الاختيار collapse في الأمر "xtabond2" ، يقوم هذا الاختيار بإنشاء بمتغير أدواتي واحد لكل متغير وفترة إبطاء بدلا من الاختيار الافتراضي متغير أدواتي واحد لجميع المتغيرات والفترات الزمنية وفترات الإبطاء المتاحة في السيرورة المولدة للبيانات. كما أن طريقة فروق GMM تنقسم إلى ذات الخطوة الواحدة One-step وذات الخطوتين Two-step ، تعتبر ذات الخطوتين تقاريا أكثر كفاءة وتنتج أخطاء قياسية متينة من أجل حل مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، ومنه نستخدم الاختيارين two-step وكذلك اختيار robust في الأمر xtabons2 .

أحد الافتراضات الرئيسية لصحة طريقة فروق GMM هو ان المتغيرات الأدواتية المختارة تكون صالحة، من أجل اختبار صحة هذه الفرضية يتم استخدام اختبار Hansen J-test لقيود التعريف التام Over-identifying restrictions لصحة المتغيرات الأدواتية ، تكون الفرضية الصفرية في هذا الاختبار أن المتغيرات الأدواتية صالحة، يعطي الأمر "xtabond2" نتائج هذا الاختبار أوتوماتيكيا. كما يعطي هذا الأمر نتائج الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى ومن الدرجة الثانية للأخطاء بعد الفروق.

من أجل اختبار الارتباط الذاتي بصرف النظر عن التأثيرات الثابتة يتم استخدام اختبار Arellano Bond على البواقي بعد إجراء الفروق ، بما أن $\Delta \varepsilon_{it}$ رياضيا متعلقة بـ $\Delta \varepsilon_{it-1}$ فمن المتوقع وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى في الفروق، وبالتالي من أجل التحقق من الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى في المستوى فإنه يجب أن نبحث عن الارتباط من الدرجة الثانية في الفروق، فنتحقق من وجود ارتباط ذاتي من الدرجة l في المستوى بالتحقق من وجود ارتباط من الدرجة $l + 1$ في الفروق. (Roodman 2009)

إن الرضا عن اختبارات هانسن واختبارات تشخيص الارتباط التسلسلي يعطي مصداقية لمدى ملائمة المتغيرات الأدواتية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية في البلدان العربية مع
دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

• البيانات والمتغيرات المفسرة

تتضمن عينة دراستنا بيانات البانال غير المتوازن لـ 30 بلدا نفطيا²¹ خلال الفترة الزمنية 1996-2017 ، ومن الإطار النظري السابق الذي تحدثنا فيه عن النموذج الديناميكي سنحاول تقدير النموذج التالي :

$$\begin{aligned} & \log gdp_{it} \\ &= \varphi \log gdp_{it-1} + \beta_1 \log oilrents_{it} \\ &+ \beta_2 \log invgdp_{it} + \beta_3 \log expend_{it} + \beta_4 pop_{it} \\ &+ \beta_0 + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

حيث نرمز لـ i للبلد (من 1 إلى 11) و t للسنوات (1996 – 2017) ، المتغير التابع $\log gdp$ نرمز به للوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة حسب سنة الأساس 2010 وقد تم الحصول على البيانات من البنك العالمي. بالنسبة لمتغيرات المراقبة الأخرى فلدينا : $\log oilrents$ ونرمز به للوغاريتم إيرادات الموارد النفطية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وقد تم الحصول على البيانات من البنك العالمي ، $\log invgdp$ للوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وقد تم استخدام هذا المتغير في العديد من الدراسات التي تنمذج النمو الاقتصادي كدراسة (Natina Yaduma 2017) ، $\log expend$ للوغاريتم النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الخام وهذا تدعمه العديد من الدراسات كدراسة (Ahmed Zakane 2009) ، pop معدل النمو السكاني وهذه بالإضافة تؤيدها العديد من الدراسات التي تعنى بنماذج النمو الاقتصادي مثل دراسة (Alexeev et al. 2009).

²¹ هذه البلدان هي : الجزائر ، البحرين ، قطر ، عمان ، فينوزيلا ، النرويج ، كزخستان ، أذربيجان ، أنغولا ، نيجيريا ، الكويت ، إيران ، الإمارات العربية المتحدة ، العراق ، روسيا ، المملكة العربية السعودية ، ترينيتي وطوباغو ، تركمنستان ، تونس ، تيمور الشرقية ، بروناي دار السلام ، تشاد ، غينيا الإستوائية ، الغابون ، اندونيسيا ، مصر ، ليبيا ، جمهورية كونغو الديمقراطية ، ماليزيا ، الإكوادور .

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

كما قلنا في المطلب السابق فإن النموذج أعلاه مشتق من قبل العديد من نماذج النمو التي تضمنتها الدراسات وبالأخص دراسة Solow's (1956) ، باستثناء شكل النموذج الديناميكي لا يختلف كثيرا عن نموذج المطلب الثاني.

يقدم الجدول رقم (6.2) ملخصا إحصائيا وصفيا عن بيانات متغيرات الدراسة حيث يتباين عدد مشاهدات متغيرات الدراسة حسب مدى توفر البيانات في المصادر المذكورة أعلاه.

الجدول رقم (4.2): ملخص للإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

. summarize loggdpp loginvgdp logoilrents logexpend logopen gouve infl

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
loggdpp	235	4.087388	.4850526	3.232258	4.843102
loginvgdp	180	1.307101	.1637474	.4650903	1.63422
logoilrents	234	1.242198	.4505972	.0348253	1.824209
logexpend	228	1.218161	.1491862	.3877531	1.51867
logopen	230	1.942335	.1552789	1.521208	2.283012
gouve	219	-.3126472	.6928799	-1.904464	.7242682
infl	221	4.387495	6.832608	-16.11732	53.23096

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Stat.16 (انظر الملحق رقم ...)

المطلب الثالث : مناقشة نتائج التقدير:

يستعرض الجدول رقم (7.2) نتائج تقديرات Arellano-Bond لفروق GMM ، حيث يظهر المتغير التابع في العمود الأول والمتغيرات المفسرة في العمود الثاني، كما يتضمن العمود الثاني عدد المشاهدات وعدد المجموعات وعدد المتغيرات الأدوات ونتائج اختبار Arellano-Bond للارتباط الذاتي للأخطاء وكذلك نتائج اختبار Hansen ، بينما العمود الأخير يتضمن مقدرات المعلمات وكذلك الأخطاء المعيارية لكل معلمة مقدرة، يتضح من نتائج التقدير أن ربع الموارد النفطية له تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام فكل زيادة بنسبة 1% في حجم ربع الموارد النفطية يقابله زيادة مقدارها 0.03% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وذلك مع ثبات

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

كل العوامل الأخرى، كما أن معلمة ريع الموارد الطبيعية معنوية عند مستوى 10% حيث كانت قيمة $p\text{-value}$ مساوية لـ 0.077 ، مال يعني أنه لا أثر للجنة الموارد النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية الثلاثين المدرجة في الدراسة، وقد خلصت العديد من الدراسات إلى نفس هذه النتيجة كدراسة (Lederman and Malony (2007 حيث خلص الباحثان في دراستهما القياسية إلى وجود أثر إيجابي لصادرات الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي عند مستوى 10% . كما تظهر نتائج التقدير إشارة وموجبة للمتغير $\log gdp_{t-1}$ كما أنها معنوية عند مستوى 01% ما يعني رفض فرضية التقارب الشرطي لهذه البلدان ، أما بالنسبة لمتغير الاستثمار كنسبة من gdp فقد أظهرت نتائج التقدير إشارة سالبة لمعلمته ما يعني وجود علاقة عكسية بينه وبين النمو الاقتصادي حيث أن كل زيادة بنسبة 01 % في الاستثمار كنسبة من gdp يقابله انخفاض بـ 0.09% في معدل نمو نصيب الفرد من gdp ، فيما يخص متغيري الانفاق العام ومعدل النمو السكاني فقد أظهرت النتائج عدم معنويتهما في النموذج.

كما ذكرنا في سردنا للدراسات السابقة التي قامت باختبار وجود لجنة الموارد الطبيعية من عدمها باستخدام عينات مختلفة من البلدان وكذلك متغيرات ونماذج قياسية عديدة ومختلفة فقد أفضت هذه الدراسات إلى نتائج متضاربة.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع
دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

الجدول رقم (5.2): نتائج تقدير **Arellano-bond two-step** لنموذج بانال

الديناميكي باستخدام طريقة **gmm**

المتغير التابع	
<i>loggdpp</i>	المتغيرات المفسرة
	المعاملات المقدرة
<i>loggdpp_{it-1}</i>	0.8521* (0.0533)
<i>logoilrents</i>	0.0342* (0.0193)
<i>loginvgdp</i>	*-0.0932 (0.0727)
<i>logexpend</i>	0.1006 (0.0727)
<i>pop</i>	0.00075 (0.1595)
<i>c</i>	***0.5476 (0.1595)
عدد المشاهدات	492
عدد المجموعات	27
عدد المتغيرات الأدواتية	26
<i>AR(1) test p value</i>	0.017
<i>AR(2) test p value</i>	0.306
<i>Hansen p value</i>	0.194

ملاحظة: الانحرافات المعيارية للمعاملات المقدرة ماين قوسين، تشير *، **، *** إلى معنوية عندى
مستوى 10، 5 و 1%

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

المصدر: من مخرجات برنامج Stata.16 (انظر قائمة الملاحق)

ومختلفة بخصوص وجود هذه اللعنة، نفس النتائج قد أفضت إليها محاولتنا في اختبار نفس الفرضية في عينة من 30 بلد نفطي خلال الفترة 1996-2017 فقد كانت الخلاصة عدم وجود دليل قطعي على وجود لعنة موارد نفطية في هذه البلدان، عند استخدام النماذج القياسية الديناميكية على بيانات البانال فقد أظهرت النتائج عدم وجود أي لعنة للموارد النفطية بل أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لهذه الموارد على النمو الاقتصادي.

بخصوص صلاحية النموذج تشير النتائج في الجزء السفلي من الجدول إلى ان تقديراتنا تفي بشروط طريقة Arellano-Bond لفروق GMM ، فأولا عدد المتغيرات الأدواتية أقل تماما من من عدد المجموعات، أما بالنسبة لاختبار وجود ارتباط ذاتي في البواقي تشير قيمة p لـ $AR(1)$ إلى وجود ارتباط ذاتي ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى كما هو متوقع، أما بالنسبة للارتباط الذاتي من الدرجة الثانية فإن قيمة p لـ $AR(2)$ أكبر من 0.05 ومنه نرفض فرضية وجود ارتباط من الدرجة الثانية، كما ان اختبار Hansen تشير إلى صلاحية المتغيرات الأدواتية التي أدرجناها في النموذج وبالتالي فهي مناسبة.

نريد أن نختم تعليقنا على هذه النتائج بما خلص إليه مايكل روس (2009) في كتابه نقمة النفط، يرى روس أن النفط لا يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان الغنية به رغم ان أسعار هذا الأخير قد شهدت اضطرابات وتقلبات عديدة خلال العقود الماضية، كما يرى أن النمو الاقتصادي لم يكن أبطأ ولا أسرع من النمو الاقتصادي في البلدان الأخرى، فالمفارقة حسبه تكمن في أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان من المفترض أن تحقق معدلات نمو اقتصادي أسرع بكثير من التي تحقّقها البلدان النامية الأخرى نظرا للثروات التي تمتلكها، لكن الذي حصل هو أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية حققت معدلات نمو اقتصادي جد عادية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

كما خلص روس إلى أن سبب توصل بعض الدراسات إلى وجود لعنة الموارد الطبيعية هو تركيزها على الحقبة الزمنية الممتدة من السبعينات إلى التسعينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي حسبها عانت معظم الدول النفطية من العديد الاضطرابات لكن حسبها عند فحص فترات زمنية أطول سيظهر أن النمو الاقتصادي لم يكن بطيئاً على نحو غير عادي. وهذا هو السبب الذي يكمن وراء انتهاء بعض الدراسات التي تركز على فترات زمنية أخرى إلى نتيجة عدم وجود لعنة موارد نفطية كما هو الحال في محاولتنا التي ركزت على الفترة 1996-2017 .

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

المبحث الثاني: لجنة الموارد الطبيعية اختبار تجريبي للبلدان النفطية

عانت العديد من البلدان المصدرة للمحروقات من مستويات نمو متدهورة أو متوسطة وذلك تزامنا مع صدمات إيجابية في أسعار النفط، الأمر الذي يعطي إشارة بإصابة هذه البلدان بلجنة موارد طبيعية، سنقوم باختبار حدوث لجنة موارد طبيعية في البلدان المصدرة للمحروقات وذلك في ثلاث مطالب:

المطلب الأول: الدراسات التجريبية عن لجنة الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في البلدان النفطية.

المطلب الثالث: اختبار وجود لجنة الموارد باستخدام النماذج الديناميكية

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

لمطلب الأول: الدراسات التجريبية عن لعنة الموارد الطبيعية:

سنقوم في هذا المطلب باستعراض مجموعة من الدراسات التجريبية حول لعنة الموارد الطبيعية وذلك في الجدول التالي:

الجدول (2-6) : ملخص للبعض لدراسات التجريبية حول لعنة الموارد الطبيعية

الباحث	فترة الدراسة	العينة	المتغير	الطريقة	مؤشر قياس المورد الطبيعي	أهم النتائج المتحصل عليها
Sachs and Warner (1995), (1997), (2001)	1989-1970 1990-1970	97 بلد		إنحدار خطي على بيانات مقطعية	حصة صادرات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام	وجود ارتباط إحصائي عكسي وقوي بين كثافة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ويبقى هذا الارتباط حتى بعد إضافة مجموعة كبيرة من المتغيرات المفسرة وكذلك بعد استخدام مقاييس بديلة لوفرة الموارد الطبيعية
Sachs and Warner (1999)	1990-1965	11 بلد من أمريكا اللاتينية		تحليل السلاسل الزمنية.	حصة صادرات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام	بينت الدراسة أن طفرات الموارد لم يكن لها أي دور في توليد النمو على المدى الطويل وربما أعاققت النمو على المدى المتوسط، فطفرات الموارد في بوليفيا والمكسيك وفينزويلا لم ترتفع من مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل دائم بل وتبع هذه الطفرات تباطؤ في النمو الاقتصادي بدل الزيادة. بينما في الإكوادور فقد نتج عن طفرة الموارد ارتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي في البداية ولكن لم يتبعه نمو أسرع.
Gylfason (2001)	1998-1965 1980-1997	86 بلد غني بالموارد	نمو رأس المال البشري	إنحدار خطي واستخدام نماذج SUR	حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية	بينت الدراسة أن كل المؤشرات الخاصة بالتعليم والمستخدم في الدراسة مرتبطة عكسيا مع حصة رأس المال الطبيعي في الثروة الوطنية عبر مختلف البلدان التي تتضمنها عينة الدراسة، كما خلصت الدراسة ان رأس المال الطبيعي يزاحم رأس المال البشري وبالتالي يبطئ وتيرة النمو.
Atkinson and Hamilton (2003)	1980-1995	91 بلد	المدخرات الحقيقية	الإنحدار على البيانات المقطعية	حصة ريع الموارد الطبيعية كنسبة من GDP	خلصت الدراسة على أن البلدان التي شهدت في المتوسط نموا اقتصاديا بطيئا مقارنة بالبلدان الأخرى هي تلك البلدان التي أدى فيها المزيج من الموارد الطبيعية وسياسات الاقتصاد الكلي والإنفاق العام إلى انخفاض معدلات الإدخار الحقيقية.
Gylfason and Zoaga (2006)	1965-1998	85 بلد	المدخرات والاستثمار	إنحدار خطي باستخدام نماذج SUR	حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية	خلصت الدراسة إلى أن تراكم رأس المال المادي من خلال الاستثمار ورأس المال البشري من خلال التعليم الثانوي ورأس المال الاجتماعي من خلال الحريات المدنية يرتبط عكسيا بحصة رأس المال من الثروة الوطنية كما خلصت إلى ان النمو الاقتصادي يرتبط عكسيا مع حجم الاعتماد على الموارد الطبيعية وكذلك بالدخل الأولي

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

					ويرتبط مباشرة بمستوى التعليم والاستثمار والحريات، كما خلصت الدراسة أن الموارد الطبيعية لها تأثير إضافي على الاستثمار والتعليم والنمو من خلال طبيعة ونوعية المؤسسات الاجتماعية.
Stijnes (2006)	1970-1999	102 بلد	رأس المال البشري	معاملات ارتباط PEARSON بالعينة وبطرق Bootstrap	رعي الموارد الطبيعية حسب الفرد والعديد من المؤشرات الأخرى
Dietz and Neumayer (2007)	18 سنة	115 بلد	المدخرات الحقيقية	نموذج التأثيرات الثابتة الساكنة والديناميكية	خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لوفرة الموارد الطبيعية على معدلات الإدخار الحقيقي كما خلصت إلى أن التقليل من معدلات الفساد له تأثير إيجابي على الإدخار الحقيقي في التفاعل مع وفرة الموارد الطبيعية أي أن التأثير السلبي لوفرة الموارد على الإدخار الحقيقي يتم تقليل نسبه مع تقليل مستويات الفساد.
Papayrakis and Gerlegh (2007)	1986-2001	49 ولاية أمريكية	الاستثمار، رأس المال البشري، الانفتاح	إحدار خطي على بيانات مقطعية	وضحت الدراسة أن لعة الموارد الطبيعية لا تقتصر فقط على البلدان ولكن تنطبق أيضا على المناطق والولايات داخل البلد الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية مثلا) ، كما خلصت الدراسة أن الولايات التي تعان من ندرة في الموارد الطبيعية، كما وضحت الدراسة أنه حتى في عينة متجانسة نسبيا يمكن أن يكون لوفرة الموارد تأثير سلبي من خلال التأثير على مستويات الاستثمار، التعليم والانفتاح التجاري.
Lederman and Maloney (2007)	1980-1999	49 ، 51 ولاية أمريكية	الاستثمار، التعليم، الانفتاح، الابتكار والفساد	أحدار خطي على بيانات مقطعية وبيانات البانال	وضحت الدراسة من خلال البيانات المقطعية وبيانات البانال أن الموارد الطبيعية ليست ضارة بالنمو الاقتصادي في حد ذاته ولكن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى إحباط معدلات النمو الاقتصادي بشكل رئيسي من خلال القنوات غير المباشرة (الاستثمار، التعليم، الانفتاح، الابتكار والفساد)
Bornhorst at al. (2008)	1992-2005	30 بلد منتج للمحروقات	السياسات الضريبية	نموذج التأثيرات الثابتة على بيانات البانال	خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة غحصائية بين إيرادات قطاع المحروقات وإيرادات القطاعات خارج المحروقات، حيث أن كل زيادة ب 1 نقطة مئوية في إيرادات قطاع المحروقات نسبة إلى GDP يقابلها انخفاض بنسبة 0.2 نقطة مائوية في إيرادات قطاع غير المحروقات مع ثبات العوامل الأخرى.
Brunnschweiler and Bulte (2008)	1970-1989	60 بلد من القارات الخمسة		تقدير إحدارات خطية على بيانات مقطعية باستخدام 2SLS ، OLS	خلصت الدراسة إلى أن وفرة الموارد الطبيعية والمؤسسات والتشريعات تحدد الاعتماد على الموارد كما خلصت أن الاعتماد على الموارد لا يؤثر على النمو كما أن الموارد تؤثر بشكل إيجابي على النمو.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

Alexeev and Counrad (2009)		أعضاء Opec وكبار منتجي النفط من خارج OPEC بأكثر من مليون برميل من النفط يومياً		و 3SLS	نصيب الفرد من احتياطات المخزونات + مؤشر النفط إلى GDP	خلصت الدراسة إلى ان هناك القليل من الأدلة على ان الثروات النفطية والمعدنية تبطئ النمو الاقتصادي على المدى الطويل بل تشير البيانات المستخدمة في الدراسة إلى ان الموارد الطبيعية تعزز النمو على المدى الطويل، وقد خلص الباحثان إلى هذه النتيجة من خلال التركيز على مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من معدلات النمو خلال أي فترة زمنية معينة.
Boyce and Emery (2011)	1970-2001	ولايات الولايات المتحدة الأمريكية		نماذج إحداد خطية على البيانات المقطعية ونماذج التأثيرات الثابتة ونماذج التأثيرات العشوائية على بيانات البانال	السعر الحقيقي للموارد الطبيعية ، العمالة في قطاع الموارد الطبيعية.	توضح الدراسة من خلال نموذج مورد بسيط من قطاعين أن العلاقة بين النمو ووفرة الموارد الطبيعية يمكن ان تكون سلبية في غياب إخفاقات السوق والمؤسسات فحسب الدراسة العثور على ارتباط سلبي لا يكفي لاستنتاج أن الموارد الطبيعية عبارة عن لعنة، وكذلك ليس من الضروري إيجاد علاقة موجبة بين النمو والموارد الطبيعية لقلب التفسير، كما بينت الدراسة أن الحكم على الموارد ما إذا كانت نعمة او نقمة لا يتم إلا من خلال التحقق في العلاقة بين وفرة الموارد ومستويات الدخل، ووضح الجانب القياسي أن وفرة الموارد مرتبطة سلبا بمعدلات النمو ولكنها مرتبطة بشكل إيجابي مع مستويات الدخل.
Blanco and Grier (2012)	1975-2004	17 بلد من أمريكا اللاتينية	الاستثمار ورأس المال البشري	نماذج المعادلات الآنية	إجمالي الصادرات من السلع الأولية مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي	خلصت الدراسة إلى ان الاعتماد الكلي على الموارد ليس له تأثير مباشر مهم على رأس المال المادي والبشري، وعند تصنيف متغير الموارد الطبيعية إلى فئات فرعية تستنتج الدراسة أن الاعتماد على تصدير النفط له تأثير مباشر إيجابي كبير على رأس المال المادي ولكنه يؤثر بشكل سلبي مباشر على رأس المال البشري، أما بخصوص الصادرات الزراعية فقد بينت الدراسة أن الاعتماد عليها يؤثر سلبا وبشكل مباشر على رأس المال المادي في حين أن صادرات النفط لها تأثير إيجابي طويل المدى على رأس المال المادي ولكن لها تأثير سلبي طويل المدى على رأس المال البشري، الصادرات الزراعية لها تأثير سلبي طويل المدى على رأس المال المادي والبشري.
Apergis and Payne (2014)	1990-2013	عينة من بلدان منطقة الشرق الأوسط		اختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ على	احتياطيات النفط الخام لكل 1000 فرد مقاسة بالبراميل.	تقوم الدراسة بإعادة فحص تأثير وفرة الموارد الطبيعية (النفط) على النمو الاقتصادي وذلك بدمج مقاييس الجودة المؤسساتية لتقييم ما إذا كانت وفرة الموارد الطبيعية (النفط) تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مختلف، وقد خلصت نتائج الدراسة باستخدام التكامل المشترك المتغير مع الزمن <i>time-varying</i>

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

		وبلدان شمال إفريقيا		بيانات البنال.	<i>cointegration</i> أن الجودة المؤسساتية الأفضل تقلل من التأثير السلبي لاحتياطات النفط على أداء الاقتصاد الحقيقي.
Bhattacharyya and colier (2014)	1970-2005	45 بلد	رأس المال العام	نماذج بيانات البنال الساكنة والديناميكية باستخدام المتغيرات الصورية	لوجارتم ريع الموارد الطبيعية حسب الفرد
Farhadi (2015)	1970-2010	99 بلد	الإنتاجية ، النمو	النماذج الديناميكية المبنية على بيانات البنال باستخدام طريقة GMM	حصة ريع الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي.
Cocks and Francken (2016)	1995-2009	140 بلد	الإنفاق على التعليم	نماذج التأثيرات الثابتة على بيانات البنال	حصة رأس المال الطبيعي من إجمالي الثروة الوطنية.
Dwumfour and Ntow-Gyamfi (2018)	2000-2012	38 بلد إفريقي	التطور المالي	استخدام طريقة التقدير Arellano-Bond GMM على بيانات البنال	القيمة الإجمالية المرجحة لريوع الموارد الأربعة : ريع النفط ريع الغابات ريع الغاز ريع المعادن ، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
					خلصت الدراسة إلى أن 32% من البلدان الإفريقية تعتمد على ريع الموارد الطبيعية والتي تتراوح ما بين 12.5% في زامبيا إلى 52.6% في أنغولا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كما خلصت الدراسة إلى أن تأثير ريع الموارد الطبيعية على التطور المالي في إفريقيا يبقى غامضا ويعتمد كثيرا على مؤشر التطور المالي المستخدم، فمثلا عند استخدام مؤشر درجات Z للتطور المالي تجد الدراسة ان هناك تأثير للموارد الطبيعية على التطور المالي في إفريقيا جنوب الصحراء والبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط ولكن ليس في بلدان شمال إفريقيا ، كما خلصت الدراسة إلى ان الجودة المؤسساتية يمكن ان تقلل من الآثار السلبية لريوع الموارد على التطور المالي.

1- المطلب الثاني: الاختبارات التجريبية لأطروحة لعنة الموارد:

يمكن تصنيف الأدلة التجريبية المتعلقة بلعنة الموارد او بأحد قنواتها السببية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

i. المجموعة الأولى: تأثير الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي

تعتبر الدراسة المقطعية لـ Sachs Warner(1995) الإنطلاقة الأساسية للدراسات التجريبية التي تهتم بدراسة العلاقة بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، ألهمت هذه الدراسة العديد من الباحثين لدراسة العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: (Gylfason (1999 ، Gylfason (2000 ، Mehlum et al (2006) ، وخلصت كل هذه الدراسات إلى ان الاعتماد على الموارد الطبيعية يرتبط ارتباطا سلبيا بالنمو الاقتصادي. فمثلا فيما يخص الاعتماد على الموارد النفطية شهدت البلدان المصدرة للنفط انخفاضا في متوسط دخل الفرد بنسبة 29% خلال الفترة 1975-2000 في حين ان بقية بلدان العالم قد زاد متوسط دخل الفرد فيها بنسبة 34% خلال نفس الفترة (Nili and al.(2007) وفي دراسة أخرى لـ Mehrara (2009) وباستخدام بيانات البانال شملت 13 دولة مصدرة للنفط خلال الفترة 1965-2005 (تم تقسيم هذه الفترة الزمنية إلى فترات زمنية خماسية)، خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك عتبة للنمو في عائدات النفط والتي إذا تجاوزتها أثرت سلبا على الإنتاج وقدرت هذه العتبة بحوالي 18-19% . كما بينت الدراسة بأن التقدير الخطي دون الاهتمام بتأثيرات العتبة قد يفضي إلى نتائج مضللة تقضي بأن الزيادة في عائدات النفط قد تزيد أو تقلل من معدل النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

دراسة أخرى لـ (Apergis and Payne (2014) قامت بإعادة فحص تأثير وفرة الموارد النفطية على النمو الاقتصادي في عينة من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2013، كما قامت الدراسة بدمج مقاييس الجودة المؤسسية لتقييم ما إذا كانت وفرة النفط تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مختلف بين حقبتين زمنيتين، خلصت الدراسة إلى أن وفرة النفط لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2003 ولكن بعد 2003 أصبح تأثير الوفرة النفطية إيجابيا على النمو الاقتصادي، ويعزى هذا التغير حسب الدراسة إلى التحسن في جودة المؤسسات والإصلاحات التي حدثت في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في دراسة أخرى لـ (Kim and Lin (2015) استخدمت بيانات البانال غير المتجانسة لعينة من البلدان النامية وخلال الفترة 1990-2012 واعتمادا على تقنية التكامل المشترك خلصت الدراية إلى ان البلدان التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية تميل إلى النمو والتطور بشكل أبطأ من البلدان ذات الموارد الشحيحة مع تسجيل عدم تجانس كبير في تأثير وفرة الموارد على التنمية الاقتصادية عبر البلدان، وعموما اعتبرت الدراسة أن وفرة الموارد عبارة عن لعنة.

ii. المجموعة الثانية: تأثير الموارد على المتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي :

تتضمن هذه المجموعة العديد من الدراسات التي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين الاعتماد على الموارد والمتغيرات التي يعتقد انها مرتبطة ارتباطا وثيقا بأداء النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات دراسة (Gylfason (2001 التي اهتمت بتأثير وفرة الموارد الطبيعية على رأس المال البشري وقد خلصت الدراسة إلى أن رأس المال الطبيعي يزاحم رأس المال البشري وبالتالي يبطئ وتيرة النمو الاقتصادي. كما ان هناك دراسات اخرى اهتمت بتأثير وفرة الموارد الطبيعية على معدلات الادخار الحقيقية مثل دراسة (Boos and Holm-Muller (2013 التي بحثت عن محددات المدخرات الحقيقية من خلال التحقق من علاقتها بالموارد الطبيعية باستخدام عينة من البلدان خلال الفترة 1970-2008 بينت الدراسة صحة نتائج دراسة (Sachs and Warner (1995

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

كما بينت الدراسة أن المدخرات الحقيقية ترتبط ارتباطا عكسيا وثيقا بصادرات الموارد الطبيعية حيث وضحت الدراسة ان كل زيادة في حصة الصادرات الأولية في الدخل القومي بنسبة 10% يقابلها انخفاض يتراوح ما بين 1.4 و 3.5% في معدلات المدخرات الحقيقية.

دراسات أخرى اهتمت بتأثير وفرة الموارد الطبيعية على السياسة المالية مثل دراسة Bernhost et al.(2008) والتي شملت 30 بلدا منتجا للمحروقات وامتدت خلال الفترة 1992-2005 واهتمت بالتحقق من الفرضية القائلة بأن البلدان التي تحصل على عائدات كبيرة من الموارد الطبيعية تميل إلى تحصيل إيرادات ضريبية محلية قليلة، خلصت الدراسة إلى ان هناك علاقة إحصائية معنوية سالبة بين الإيرادات خارج قطاع المحروقات وإيرادات المحروقات فكل زيادة بنسبة 1% في إيرادات المحروقات يقابلها انخفاض بـ 0.2% في الإيرادات خارج قطاع المحروقات مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

دراسات أخرى اهتمت بالعلاقة ما بين الموارد الطبيعية والمؤسسات والنمو الاقتصادي كدراسة Mehrlum et al (2006) والتي خلصت إلى ان الجودة المؤسساتية هي العامل الحاسم في تحديد ما إذا كانت الموارد التي يمتلكها بلد ما ستكون نعمة ام لعنة.

iii. المجموعة الثالثة: لعنة الموارد الطبيعية : مجرد سراب إحصائي

هذه المجموعة من الدراسات المرتبطة بالموارد الطبيعية تتحدى المجموعتين السابقتين ولا تعتبر الموارد الطبيعية لعنة وعلى حد تعبير James (2015) في عنوان مقاله هي مجرد سراب إحصائي statistical mirage . وقد خلص في مقاله إلى ان هناك القليل من الأدلة على ان الاعتماد على الموارد يعيق النمو في القطاعات غير المرتبطة بالموارد، وتركز الدراسة على أهمية إمعان النظر في تكوين الصناعة في انحدارات النمو عبر البلدان. من الدراسات التي تحدثت نتائج دراسة Sachs (1995) and Brunnsweiler and Bulte (2008) حيث انتقدت

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

الدراسة مقياس الموارد الطبيعية المستخدم في دراسة Sachs(1995) (نسبة صادرات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي) حيث ادعا الباحثان ان القسمة على حجم الاقتصاد الكلي (GDP) تعني أن النسبة ليست مستقلة عن السياسات الاقتصادية للبلد وجودة المؤسسات فيه والتي تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي والنمو، وحاول Brunnshweiler and Bulte (2008) تجاوز هذه المشكلة باستخدام متغيرات صورية وقام بالتفريق ما بين وفرة الموارد ممثلة بتقديرات الأصول الجوفية البنك العالمي (1997) والتبعية للموارد ممثلة في قيمة صادرات الموارد الطبيعية، وباستخدام تقديرات لنماذج عديدة تتضمن متغير الوفرة والتبعية للموارد ومتغيرات مؤسسية عديدة خلصت الدراية إلى ان وفرة الموارد ونوعية المؤسسات هي التي تحدد التبعية للموارد الطبيعية كما خلصت الدراسة إلى ان التبعية للموارد لا تؤثر على النمو كما ان وفرة الموارد تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي والجودة المؤسسية.

دراسات أخرى انتقدن الفترة الزمنية التي تمت خلالها التأكيد على وجود لعنة الموارد الطبيعية، فمثلا روس (2009) يرى ان معظم الدراسات ركزت على الفترة الممتدة من السبعينات إلى التسعينات والتي كانت خلالها الدول المنتجة للنفط تعاني من عدة اضطرابات ويدعي انه لو تم النظر على مدى فترة زمنية أطول سنجد ان النمو الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط لم يكن بطيئا على نحو غير عادي ولكن كان متقلبا بشكل غير عادي.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

المبحث الثالث: اختبار وجود نقمة موارد نفطية فغي الجزائر من خلال قناة المرض الهولندي

يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات إذ تشكل الصادرات منها ما نسبته 97 % من إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى ذلك فإن الجهاز الإنتاجي يفتقر بدرجة كبيرة إلى التنوع، فمنذ عام 1973 وقطاع المحروقات يفرض هيمنته الكاملة على الاقتصاد الجزائري فقد استحوذ على مجمل الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما أكدت الأزمة الاقتصادية عام 1986 هشاشة الاقتصاد واعتماده المفرط على صادرات المحروقات.

هذه التبعية شبه تامة لقطاع المحروقات وضعف تنوع الجهاز الإنتاجي تكاد تتطابق مع ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بأعراض المرض الهولندي *dutch disease* والذي تظهر أعراضه من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية (لاسيما النفط) والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الصناعة، ومنه يطرح التساؤل التالي : ما مدى صحة طرح العلة الهولندية في تفسير ضعف الاقتصاد الجزائري ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل فإننا سنستعرض في هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول : اختبار العلة الهولندية في حالة الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني : القطاع الصناعي : وضعية الانحلال الصناعي.

المطلب الثالث : المقارنة بين القطاعات الثلاث : القطاع المزدهر، القطاع التبادلي، القطاع غير التبادلي.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع
دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

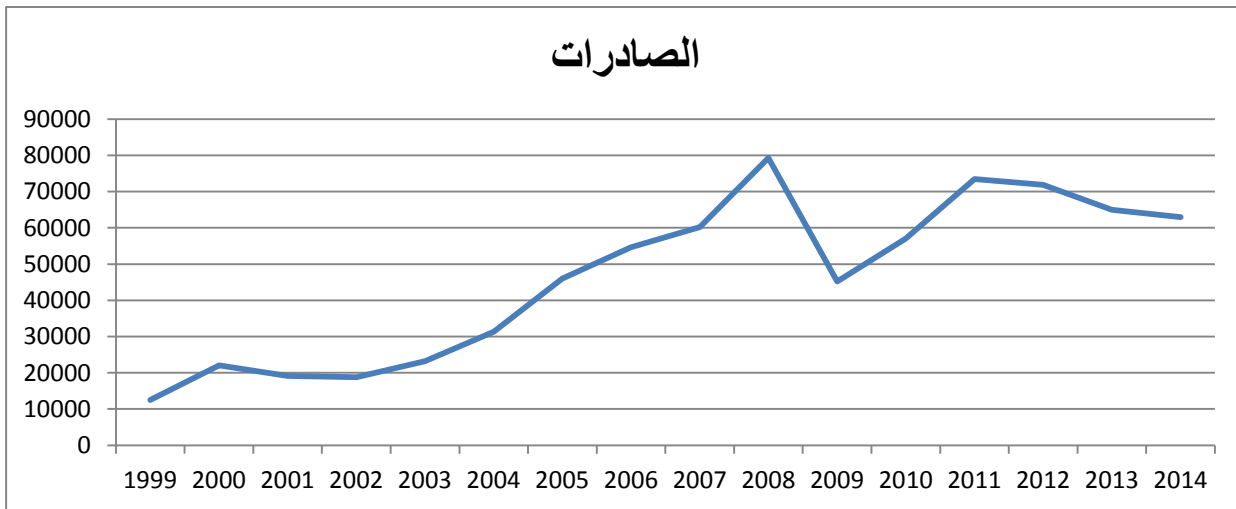
المطلب الأول : اختبار العلة الهولندية في حالة الاقتصاد الجزائري.

سنحاول فيما يلي فحص النظام الاقتصادي الجزائري من أجل الكشف عن أعراض المرض الهولندي في حالة إصابة الاقتصاد به:

1- الزيادة المفرطة في إجمالي الصادرات من القطاع المصدر (secteur en boom):

من الآثار التي تظهر في الآجال القصيرة نتيجة الاعتماد على الربع، الارتفاع الكبير الذي يشهده إجمالي الصادرات وذلك نتيجة مرونة الدخل على الطلب المرتفعة على المواد الأولية من قبل الدول الصناعية.

الشكل رقم (5) : تطور صادرات السلع والخدمات في الجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي



المصدر : كنيساد، إينكتاد، ملف محمل في جويلية 2015 من الموقع الإلكتروني :

<http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx>

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-5) أن الصادرات الإجمالية في ارتفاع مستمر من سنة 1999 إلى غاية سنة 2008، وتجدر الإشارة أن هذا الارتفاع راجع بالأساس إلى قطاع المحروقات الذي يمثل

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

ما تتراوح نسبته ما بين 97% و 98% حسب المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)، أما الانخفاض الذي حدث سنة 2009 فيفسر بالأزمة المالية العالمية والكساد الاقتصادي الذي عقبها.

1-ارتفاع سعر الصرف و تحسن معدلات التبادل :

حسب نظرية المرض الهولندي، فإن الزيادة في الدخل الناتج عن القطاع المزدهر يعمل على تعطيل الصناعة عن طريق رفع قيمة العملة الوطنية مما يجعل القطاع الصناعي أقل تنافسية، كم أن أي ارتفاع في مؤشر معدلات التبادل يعكس التحسن الذي يطرأ على معدلات التبادل.

الجدول رقم (02-07): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مؤشر معدلات التبادل، أسعار البترول

السنوات	سعر الصرف الحقيقي الفعلي (2010 =100)	مؤشر معدلات التبادل للسلع الصافية) (2000=100)	أسعار البترول بالدولار الأمريكي
1999	124,0227002	59,43396226	23,32
2000	117,9376495	100	36,25
2001	121,8368486	98,58120867	29,25
2002	113,1034425	85,82996403	30,34
2003	101,834182	100,8128515	33,95
2004	102,1975183	114,6980609	42,81
2005	97,80164835	160,9423776	59,62
2006	97,62248019	187,3626926	68,98
2007	96,38830324	178,7566069	77,29
2008	100,6458387	232,5668903	95,73
2009	99,52749606	156,9816452	61,48
2010	100	176,6811295	80.35
2011	99,43082859	205,3601466	112.92
2012	104,79754	216,1825476	111.49

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

109.38	215,7356185	103,284194	2013
99.68	73,94957983	105,4358786	2014

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك العالمي (ملف الجزائر).

أسعار البترول من مقر وزارة المالية أسعار البترول من وزارة المالية على الموقع :

<http://www.multimania.com/algeriafinance>

بتحليل تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي (TCER) نستنتج أن هناك نزعة نحو الانخفاض (dépréciation)، أما فيما يتعلق بتطور معدلات التبادل فإننا نلاحظ تحسنا مطلقا في فترة الإزدهار ماعدا سنة 2014 نتيجة تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إذا أردنا التدقيق أكثر في تطور (TCER) خلال سنوات الازدهار (Boom) بالاعتماد على تطور أسعار البترول، نلاحظ أن (TCER) في منحى تنازلي خلال فترات الازدهار، فعلى سبيل المثال خلال فترة الإزدهار (Boom) المحصور بين سنة 1999 - 2000 نجد أن (TCER) ينخفض بحوالي 4.91 % من قيمته في حين أن معدلات التبادل في ارتفاع، وهذا يفسر بعامل من طابع مؤسسي²²، راجع إلى سياسة سعر الصرف والذي يحدد من أجل اجتناب السيناريو الذي يمكن أن تعيشه الجزائر في حالة ترك سعر الصرف يحدد وفقا لقوى السوق الحرة²³، وبالتالي فسعر الصرف يحدد ويثبت في حدود ما يخدم الاقتصاد ككل، كما أرجع البروفيسور يوسف بن عبد الله ذلك إلى بنك الجزائر والذي حسبته فإنه يوقف بطريقة نظامية الفائض من العملة وذلك من خلال التعقيم عن طريق السياسات النقدية والجباية، ومنه تقطع الصلة بين عرض النقود وسعر الصرف، هذا التناقض بين سعر الصرف من جهة و ارتفاع معدلات التبادل من جهة أخرى يضيق من مجال قبول فرضيات المرض الهولندي بالنسبة لحالة الجزائر.

ارتفاع النفقات العمومية وتبعية ميزانية الدولة المتزايدة على الجباية البترولية :

²² Hélène Djoufelkit , Rente , développement du secteur productif et croissance en Algérie, Agence Française de Développement , p 11

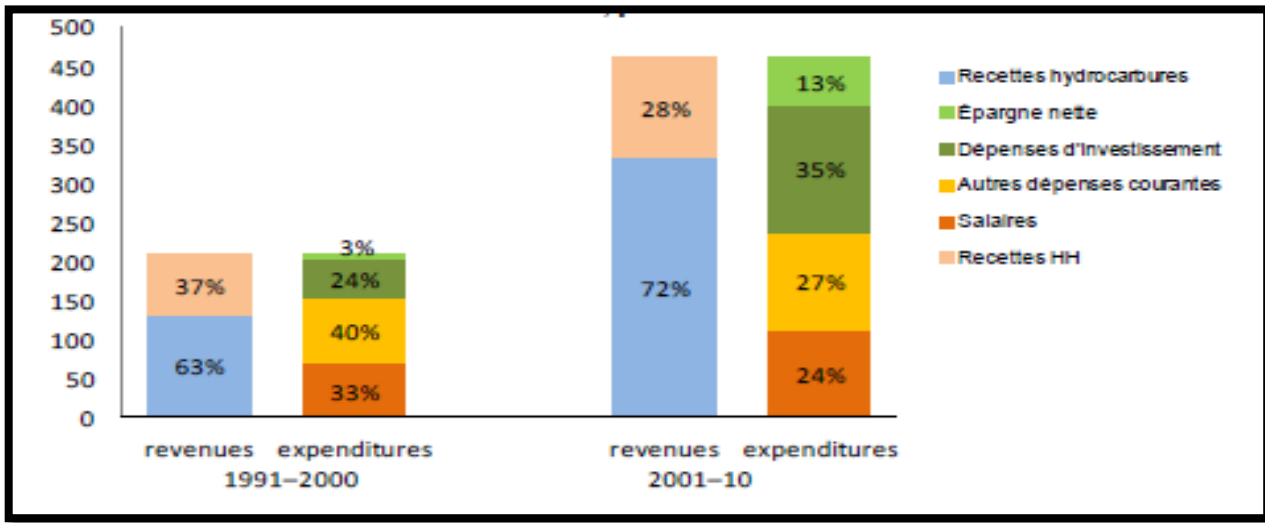
²³ Bellal Samir , « dutch disease et désindustrialisation en Algérie , une approche critique » , Revue du chercheur , 2013 , p 8.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

حسب نظرية المرض الهولندي فإن الزيادة في مداخيل الدولة تدفع بالنفقات العمومية إلى الارتفاع، وهو ما يعرف في تفاصيل النظرية بأثر الإنفاق.

في السنوات الأخيرة شهدت النفقات العمومية في الجزائر ارتفاعا كبيرا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة وذلك ما يبينه الشكل (2-5) :

الشكل (2-6) : المداخيل والنفقات المتراكمة : 1991-2000 و 2001-2010



المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي (FMI) رقم 20/12 في شهر جانفي 2012 الصفحة 31.

يبين الشكل (2-6) مختلف المصادر المالية المشكلة لدخل الجزائر بالإضافة إلى النفقات

المتراكمة خلال العشريتين 1991-2000 و 2001-2010، نلاحظ من خلاله أن حصيلة المحروقات (بالدولار الثابت) زادت بأكثر من الضعف في العشرية الثانية مقارنة بالعشرية الأولى، كما أن نسبة مساهمة حصيلة المحروقات في مجموع مداخيل الدولة ارتفعت من 63% إلى 72%، وهذا ما يزيد من تبعية ميزانية الدولة لأسعر البترول، كما أن الجزائر تخصص نسبة كبيرة من مداخيلها في نفقات الاستثمار والتي ارتفعت من النسبة 24 % إلى 35 % وذلك وفقا لمخططات الاستثمار التي سطرها الدولة، فيما يخص مداخيل الدولة خارج المحروقات فإنها انخفضت من نسبة 37 % في

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

العشرية 1991-2000 إلى 28 % في العشرية 2001-2010، هذه النسبة التي تكاد لا تغطي أجور الموظفين والتي تشكل ما نسبته 24%.

-2

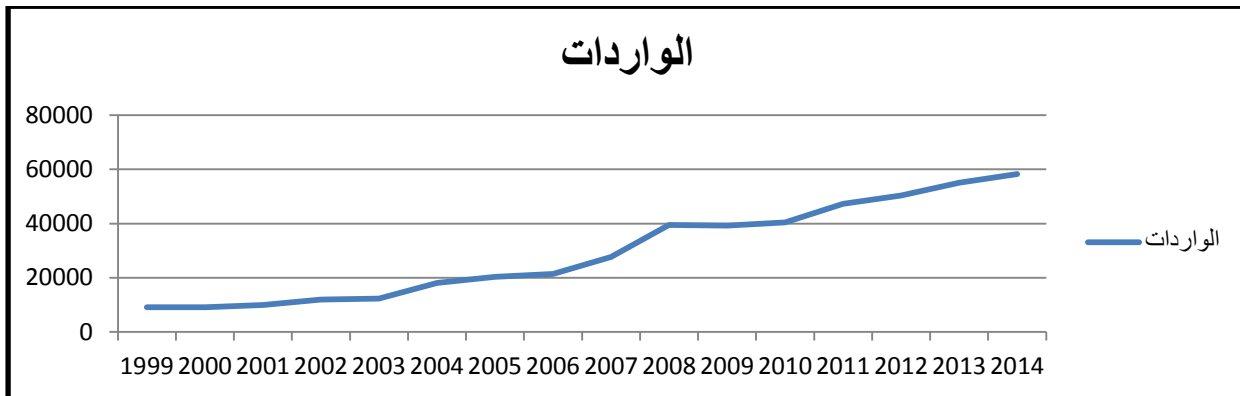
!

ارتفاع الطلب على الواردات:

الارتفاع في المداخل يجعل من القطاع الإنتاجي عاجزا عن إشباع حاجات مجتمع حدث في مستوى معيشتته تغير سريع، هذا الذي يجعله يعتمد على الأسواق العالمية كما بينه الشكل التالي :

الشكل رقم (07) : تطور واردات السلع والخدمات في الجزائر (أسعار جارية بمليون دولار

(



المصدر : كنيساد، إنكتاد، ملف محمل في جويلية 2015 من الموقع الالكتروني :

<http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx>

من الشكل (2-7) يتبين بوضوح الزيادة في الواردات ابتداء من سنة 2001 بعد عامين استقرت فيهما قيمة الواردات إلى غاية سنة 2014، مع تسجيل انخفاض طفيف خلال العامين 2009 و 2010، هذا الانخفاض يفسره تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء (CNIS) بانخفاض مجموعتين من السلع : التجهيزات الصناعية والسلع الغذائية، كما أن الإجراءات التي تضمنها قانون المالية التكميلي سنة 2009 من أجل ترشيد الواردات ساهم في انخفاض الواردات خلال العامين .

²⁴ Rapport du Fond Monétaire International (FMI) n° 12/20 du mois de Janvier 2012 , page 31.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

المطلب الثاني: القطاع الصناعي : وضعية الانحلال الصناعي.

يقصد بالانحلال التصنيع العلاقة العكسية التي تحدث في القطاع الإنتاجي والقطاع غير البترولي وبين القطاع المزدهر (البترول) في الاقتصاد، أو بمعنى آخر الاختفاء المتزايد للنشاطات الصناعية في بلد ما، وعادة ما يفسر بضعف مساهمة قطاع الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام (PIB).

حسب نظرية المرض الهولندي فإن حالة الانحلال الصناعي نتيجة لـ :

✓ نقص تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق العالمية نتيجة لتحسن العملة المحلية وذلك عن

طريق ارتفاع قيمة الصادرات في الآجال القريبة.

✓ نقص تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق المحلية مقارنة بالسلع والخدمات المستوردة، وذلك

تبعاً للارتفاع السريع للطلب في فترات الازدهار والذي لا يجاريه الإنتاج المحلي فتلجأ الدولة الاستيراد من أجل تغطية ذلك النقص.

✓ انتقال اليد العاملة من القطاع الصناعي إلى القطاعات الأخرى: قطاع الاستيراد، قطاع

المنشآت والأشغال العمومية، وذلك نتيجة ارتفاع الإنفاق حسب أثر الأنفاق المبين في النظرية.

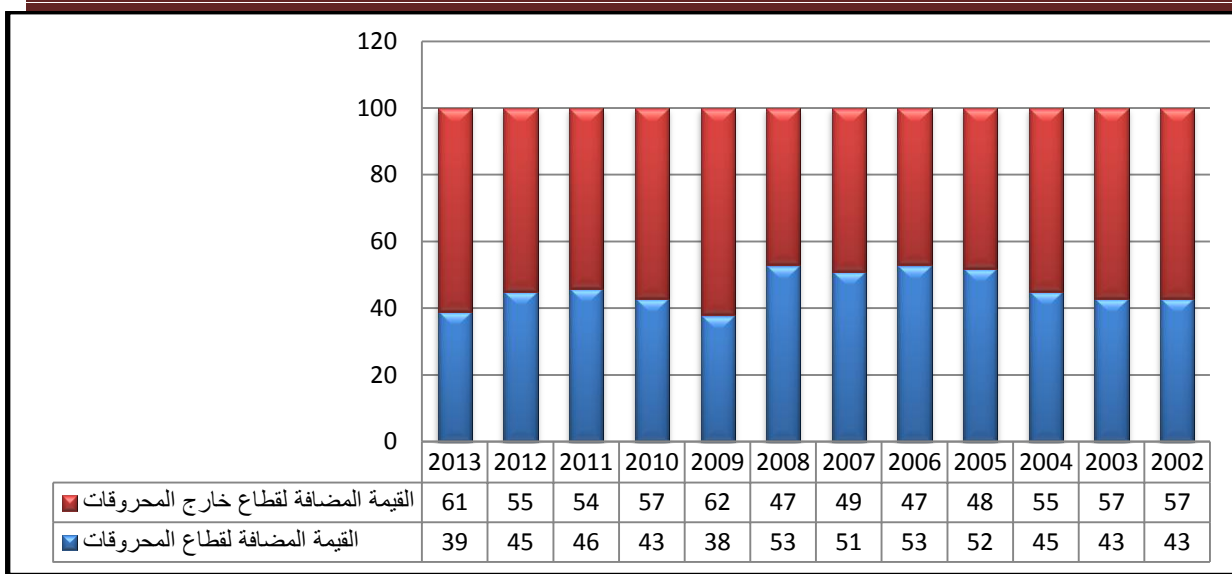
سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على هيكلية القيمة المضافة ونسبة مساهمة قطاع المحروقات فيها بالاطافة إلى تحليل تراجع قطاع الصناعة كشكل من أشكال الانحلال الصناعي، ثم سنقوم بفحص تطور تقسيم العمل كظاهرة واقعية تثبت الانحلال الصناعي.

1- هيكلية القيمة المضافة:

من خلال الشكل رقم (2-8) والذي يبين هيكل القيمة المضافة بالنسبة المئوية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2002 - 2013 يتضح جلياً الحضور القوي لقطاع المحروقات في تكوينها :

الشكل رقم (09) : نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تشكيل القيمة المضافة

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

كما أن تحليل تركيب القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (VA) حسب قطاعات النشاط (*) لسنة 2011، ومن خلال الشكل أدناه نستنتج أن بنية القيمة المضافة مرتبطة أساسا:

✓ قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP) والذي يشكل ما نسبته 21 % من القيمة المضافة الإجمالية خارج قطاع المحروقات.

✓ قطاع الفلاحة، الحراجة والصيد يمثل ما قيمته 19 % من القيمة المضافة.

✓ قطاعي التجارة والنقل والاتصالات يشكلان ما نسبته 24 % و 17 % على التوالي.

✓ نلاحظ أيضا نسب المساهمة الضعيفة لقطاعي الصناعة : الصناعات النسيجية، صناعات

الجلود والأحذية، ص ح م م ك إ (*)، المناجم والمقالع، أما فيما يخص قطاع الكيمياء والمطاط

والبلاستيك فلا يساهم إلا بنسبة 1 % في تركيب القيمة المضافة رغم توفر الجزائر على

مؤهلات كبيرة من أجل النهوض بهذا القطاع وذلك نظرا لاعتماد هذه الصناعات على

البتروول ومشتقاته، عليه فإن نسبة مساهمة قطاع الصناعة ككل في تشكيل القيمة المضافة

خارج قطاع المحروقات حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لا تتعدى 7.9 %

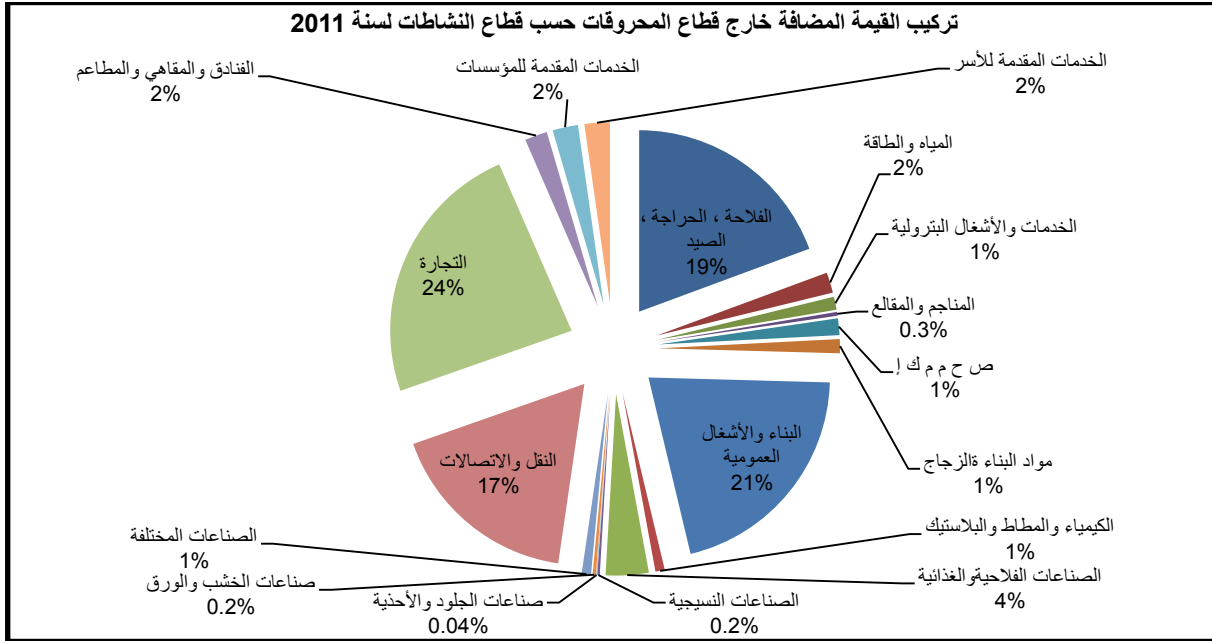
لسنة 2011 و 7.4 لسنة 2013.

(*) كل قطاع يشمل : مؤسسات الإنتاج، التجارة أو الخدمات والذين يزاوون نفس النشاط الرئيسي.

(*) الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

الشكل (09) : تركيب القيمة المضافة خارج المحروقات حسب قطاع النشاط لسنة 2011



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات **ONS**)
ملف المحاسبة الوطنية).

ومنه نستنتج أن قطاع الصناعة لا يساهم كثير في تشكيل القيمة المضافة، فهو لا يمثل إلا ما نسبته 7.9 % من هذه الأخيرة في سنة 2011 (*)، هذه النسبة التي لا تتوافق مع كثير من الدول النامية، ففي مجموع الدول النامية القطاع الصناعي يمثل في المتوسط ما نسبته 14 % من الناتج المحلي الخام (PIB)²⁵. فعلا سبيل المقارنة مع دول الجوار وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مساهمة القطاع الصناعي في النمو نجد أن الجزائر من البلدان النامية القليلة التي عرفت انخفاضا كبيرا في نسبة مساهم القطاع الصناعي في تشكيل القيمة المضافة الإجمالية :

(*) حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

²⁵ Youcef Benabdellah « l'économie algérienne entre réformes et ouverture ; quelle priorité », CREAD , p 02

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع
دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

الجدول (08) : مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الاجمالية :

	2005	1995	1990	
الجزائر	5.3	11.7	15	
تونس	17.8	18.8	16.9	
مصر	18.9	17.4	17.8	
تركيا	13.3	20.6	19.5	

المصدر : صندوق النقد الدولي (FMI).

2- التراجع الرهيب للقطاع الصناعي:

تراجع القطاع الصناعي في الجزائر يفسر من جهة نتيجة تحسن معدلات التبادل وارتفاع الطلب المحلي الذي يعجز الإنتاج المحلي عن إشباعه فتلجأ الدولة إلى الأسواق العالمية، وذلك ما كان سببا في التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الإنتاجي المحلي.

بالإضافة إلى ذلك فاللجوء إلى الأسواق العالمية يساعد على الظهور القوي لقطاع الخدمات المسوقة للسلع المستوردة وفي نفس الوقت فإنه يساهم في هدم القطاعات الاقتصادية الأخرى، في هذا الإطار فإن الانفتاح التجاري وفك القيود الجمركية له آثار سلبية يحتمل أن تكون سببا في حالة الانحلال الصناعي الذي تشهده الجزائر، وكنتيجة لهذا الانفتاح فإنه يصعب على الإنتاج المحلي المحافظة على حصته في السوق المحلية فضلا عن التوجه إلى الأسواق الدولية الذي يعتبر هدفا غير واقعي²⁶.

القطاع الصناعي الإجمالي انخفض من نسبة 15% من الناتج الداخلي الخام أواسط الثمانينات إلى 5.5% فقط في سنة 2006، هذا التراجع يقابله تحسن في قطاع المحروقات والخدمات، كم أن ضعف معدلات النمو في القطاع الصناعي يغذي حالة الانحلال الصناعي أو كما يطلق عليه البروفيسور يوسف بن عبد الله النمو اللاتصنيعي (La croissance désindustrialisante) .

²⁶ Youcef Benabdellah « l'économie algérienne entre réformes et ouverture ; quelle priorité », CREAD, p2.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

الإحصائيات التي يتضمنها الجدول أدناه تؤكد حالة الانحلال الصناعي، وذلك بملاحظة معدلات نمو الناتج المحلي الخام للقطاع الصناعي العمومي والتي تعتبر سالبة خلال كل السنوات تقريبا. كما يجب التنبيه على أن هذه النتائج نسبية، وذلك لان القطاع الصناعي الخاص قد عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (09) : معدلات نمو الناتج المحلي الخام حسب قطاع النشاط (1997-2008)

	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
المحروقات	-2.3	-0.9	-2.5	5.8	3.3	8.4	3.7	-1.6	4.9	7.8	
الفلاحة	-5.3	5.0	4.9	1.9	3.1	17.0	-1.3	13.2	-0.5	2.7	
الطاقة، المياه	-	6.0	3.4	9.5	5.8	6.6	4.3	5.0	2.4	7.0	
القطاع الصناعي العمومي	-	-6.5	-2.2	-4.5	-1.3	-3.3	-1.0	-1.3	-1.9	-0.8	
القطاع الصناعي الخاص	-	3.2	2.1	1.7	2.5	2.9	6.6	3	5.3	8	
البناء الأشغال العمومية	9.8	9.8	11.6	7.1	8.0	5.5	8.0	2.8	5.1	1.4	
الخدمات	7.8	6.5	3.1	3.0	4.0	4.5	5.3	6.0	2.1	3.5	

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية في البلدان العربية مع

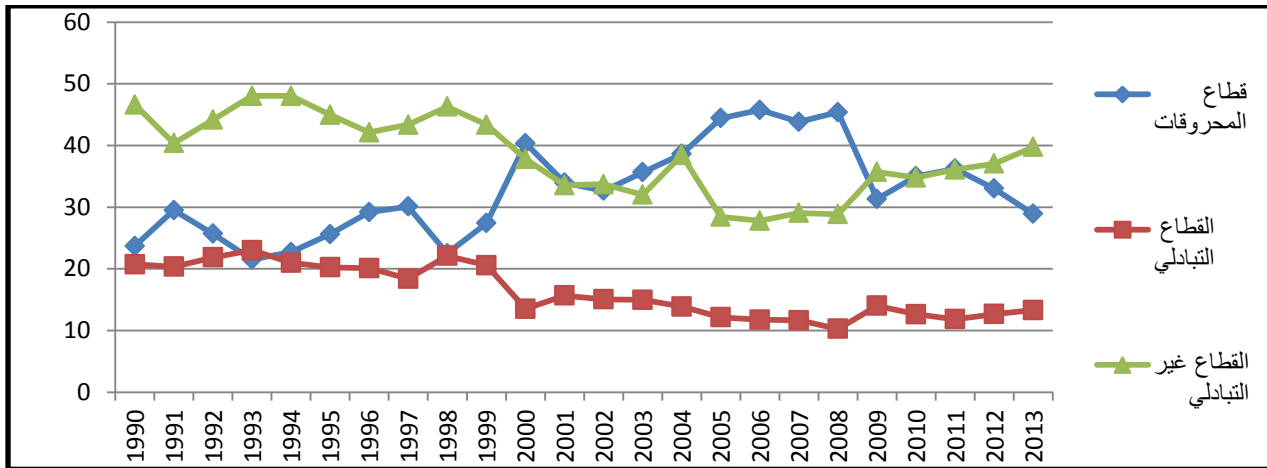
دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

المطلب الثالث: المقارنة بين القطاعات الثلاث: القطاع المزدهر، القطاع التبادلي، القطاع غير التبادلي

في المطلبين السابقين حاولنا إعطاء صورة مشابهة للطرح الذي تقدمه نظرية المرض الهولندي وذلك من خلال تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمجزيئات النظرية، في هذا المطلب سنحاول الفصل والتفرقة بين القطاعات الثلاث(*) : القطاع المزدهر، القطاع التبادلي، القطاع غير التبادلي.

فحسب نظرية المرض الهولندي فإن أثر ازدهار قطاع ما يتجلى في طريقة توزيع الربح بين مختلف القطاعات، فالقطاع المنتعش تكون له مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الخام، في حين تتراجع نسبة مساهمة القطاع التبادلي " الصناعي والزراعي " في تشكيل الناتج المحلي الخام، كما أن القطاع غير التبادلي يتحسن أيضا جراء هذا الإزدهار، لكن وحسب الشكل أدناه والذي يبين نسبة مساهمة القطاعات الثلاث كل على حدة في تشكيل الناتج المحلي الخام فإن واقع الجزائر لا يتطابق مع ما تنص عليه النظرية .

الشكل (2-10) : نسبة مساهمة القطاعات الثلاث في الناتج المحلي الخام



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على عدة تقارير لصندوق النقد الدولي وكذا صندوق النقد العربي.

(*) حيث اعتبرنا القطاع المزدهر متمثلا في قطاع المحروقات، أما القطاع التبادلي فيتمثل في القطاع الصناعي والزراعي، ويتمثل القطاع غير التبادلي في إجمالي القطاعات التوزيعية والخدمية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

من الشكل رقم (2-10) يتضح جليا الأثر الذي ينجم عن تغير نسبة مساهمة قطاع المحروقات على القطاعين الآخرين، فحصة قطاع المحروقات تهيمن على القطاعين الآخرين منذ سنة 2000 (بداية تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية) إل غاية السنوات الأخير من الدراسة، فنسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام تكاد تصل للنصف في أغلب الفترات، حيث تطورت من 25.79% خلال الفترة 1990-1999 إلى ما نسبته 37.51% خلال الفترة 2000-2013، وهو ما يعكس التبعية المفرطة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

أما القطاع التبادلي فيعرف تراجعاً مستمراً نسبياً منذ سنة 1993 إلى غاية سنة 2013، فقد كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام 23% سنة 1993 ليسجل خلال سنة 2013 ما نسبته 13.3%، هذا التراجع يوحي باكتمال أعراض العلة الهولندية لا سيما أن هذا التراجع تزامن مع انتعاش وازدهار قطاع المحروقات .

أما القطاع غير التبادلي فبعد أن كانت حصته هي المهيمنة خلال الفترة 1990-1999 إذ قاربت في المتوسط 44.37% قد تراجعت تزامناً مع تحسن أسعار المحروقات لتشكل ما نسبته 33.79% خلال الفترة الممتدة من 2000-2013، هذا التراجع يزيد من استبعاد فرضية إصابة الاقتصاد الجزائري بالعلة الهولندية.

ومنه نصل إلى نتيجة مفادها أن تطور قطاع المحروقات له آثار سلبية على تطور القطاعين الآخرين، فكل تغير لهذا القطاع ينتج عنه تغير معاكس ومباشر في القطاعات الأخرى، فالقطاع التبادلي بشقيه : الفلاحي والصناعي، يشهد تدهوراً مستمراً داقاً بذلك ناقوس الخطر، فالقطاع الفلاحي تأثر سلباً بالخيارات الاقتصادية وكذا عامل المناخ، أما القطاع الصناعي فبالإضافة إلى ضعف مساهمته في الصادرات إذ لا يشكل إلا ما نسبته 2% من مجموعها إذا ما اعتبرنا مجمل الصادرات خارج المحروقات سلع صناعية، فإن هذا القطاع يشهد وضعية مزمنة تستدعي مراجعة السياسات المنتهجة من قبل الدولة، أما القطاع غير التبادلي فيشهد نسب نمو متقلبة راجعة في كثير من الأحيان إلى قطاع المنشآت والأشغال العمومية الذي يشهد تحسناً لا سيما في السنوات الأخيرة كما يبينه الشكل رقم (2-12).

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع

دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

وكنتيجة لذلك فإن الطفرة التي شهدتها قطاع المحروقات في الجزائر وأثرها على مختلف القطاعات لم تجعل من حالة الاقتصاد الجزائري صورة مطابقة لأعراض العلة الهولندية من جانبيين : الجانب الأول يتمثل في عدم تحسن سعر الصرف نتيجة ارتفاع مداخل المحروقات كما تنص عليه النظرية، أما الجانب الثاني فيتمثل في عدم ازدهار القطاع غير التبادلي نتيجة ازدهار قطاع المحروقات وذلك تبعا للاشارة الضمنية للنظرية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي واقع وافاق نقمة الموارد الطبيعية ي البلدان العربية مع دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2019

خلاصة

يعد التنوع الاقتصادي خيارا ضرورة بالإيجاد نمو اقتصادي مستدام لاسيما في الاقتصاديات العربية النفطية التي تعاني لعنة الموارد او ما يطلق عليها لعنة النفط او المرض الهولندي فالالاقتصاد الي يعتمد داخله بشكل كبير على الموارد الطبيعية كالنفط يواجه الزمنية التنوع الاقتصاد في البلدان الغنية بالموارد النفطية العامة والعربية منها خاصة من خلال عرض شامل لواقع وتحديات التنوع في هذا البلدان وتحليل ابرز المحددات الرئيسية للنجاح فيه . ولقد توصلنا لدراسة الى انه رغم السياسات الرامية لتنوع الاقتصاد في اغلب هذا البلدان غير تجارب دولية رائدة في تنوع الاقتصادي الذي كلا انطلاقا قوية للنمو الحقيقي المستدام يمكن الاستفادة منها لجعل نمط التنوع الاقتصادي استراتيجية قائمة وخيارا تنمويا مستداما للبلدان العربية النفطية.

خاتمة

خاتمة:

لقد كان الهدف من بحثنا ها دراسة وفرة الموارد لطبيعية على النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري فالموارد الطبيعية تعتبر من بين اهم المصادر الثروة في اي بلد ير ان التجربة اثبت ان الوفرة في الموارد الطبيعية ير كافية وحدها لتحقيق التطور و التنمية الاقتصادية للبلد فقد دلت العديد من الابحاث التطبيقية الحديثة ان لوفرة الموارد الطبيعية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي الطويل الاجل .

وفي هذا السياق تقدم لنا النظرية الاقتصادية مجموعة من التفسيرات الاقتصادية و السياسة لهذا الظاهرة التي اطلق عليها الاقتصاديون مصطلح نقمة لموارد الطبيعية وتمثل هذا التفسيرات و التي تعرضنا لها بالتفصيل في بحثنا هذا في كل من المرض الهولندي و الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وفي مستويات الاجور مما يسبب انخفاضاً في صادرات القطاع الصناعي وتباطؤ في النمو الاقتصادي .

بالنسبة للفصل الاول تعرضنا لنظرية نقمة الموارد الطبيعية ومختلف التفسيرات التي قدمت لها وقد بدا الاقتصادي لمحمل البلدان النية بالموارد الطبيعية والبلدان المصدرة للنفط كان اقل بكثير من الاداء البلدان الفقيرة الموارد على مدى العقود القليلة الماضية كما سقنا في هذا الفصل اهم النظريات التي يمكن ان تقدم لنا تفسيرات كافيا لهذا الظاهرة وجدنا ان المرض الاقتصادي الهولندي ودورية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي حيث تشير ادبيات المرض الاقتصادي الهولندي.

ان توسع في القطاع المصدر للطاقة يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مما يؤدي الى تراجع القطاع الصناعي وتراجع القطاع الفلاحي ويحدث هذا من خلال اثرين مهمين هما اثر حركة الموارد واثر حركة الموارد واثر النفقات وبالإضافة الى هذا التأثير على الاقتصاد الحقيقي فان لانعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية في المدى القصير اثر نقدي يتجلى من خلال زيادة كل من طلب وعرض النقود

وسواء الآثار الحقيقية المرض الهولندي او آثار النقدية كلها تقضي الى ارتفاع السعر الصرف الحقيقي وعجز في النشاط الانتاجي الصناعي بالذات وضعف تنافسية صادرات المنتجات العالية .

اما بالنسبة للفصل الثاني فقد خصصنا جزء الاول لدراسة ما ذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من اعراض المرض الهولندي ومن دورية السياسة واللذان يعتبران من بين القنوات الاقتصادية الانتقال تأثير نقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد .

حيث يرى بعض الاقتصاديون ان المرض الاقتصادي الهولندي الذي عليه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي انخفاض انتاج وصادرات القطاع الصناعي وارتفاع مخرجات القطاعات ير المصدرة وارتفاع مستويات الاجور الحقيقية هو السبب ففي ضعف معدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط لا جل معرفة ما اذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من اعراض المرض الهولندي فقد قمنا في هذا الفصل بتحليل ومطابقة هذا الاعراض على الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

01-الكتب

1 د.عبد المطلب عبد الحميد .د محمد شبانة ,مرجع سابق ص 201

02-رسائل واطروحات :

- يعرف الباحثان طفرة الموارد الطبيعية بالزيادة في صادرات الموارد الطبيعية المحققة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% من بداية الطفرة إلى نهايتها لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

- اسيموجلو دارون " الاسباب الجذرية : نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية " صندوق النقد الدولي .التمويل و التنمية المجلد 40 العدد 02 يونيو 2003 ص 27-30.

زاكس جيفري " المؤسسات مهمة غير انها ليست كل شيء لا ينبغي التقليل من شان دور الجغرافيا و هبات الموارد في التنمية " صندوق النقد الدولي التمويل و التنمية المجلد 40 العدد 02 يونيو 2003 ص 38-41.

انور شاه و مارك شاكنر "محاربة الفساد انظر امامك قبل ان تثب " صندوق النقد الدولي التمويل و التنمية المجلد 41 العدد 04 ديسمبر 2004 ص 40-43.

حجيرة عد المنعم —استراتيجيات التنويع الاقتصادي في البلدان المصدر للمحروقات مع والأشرة لحالة الجزائر خلال الفترة 1980-2019

03- موقع الكترونية

1 غاز طبيعي/ar.wikipedia.org/wiki/

ثانيا : باللغة الانجليزية

- Sachs, J. D., Warner, A., Åslund, A., & Fischer, S. (1995). Economic reform and the process of global integration. *Brookings papers on economic activity*, 1995(1), 1-118.
- Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1997). Sources of slow growth in African economies. *Journal of African economies*, 6(3), 335-376.
- Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1999). The big push, natural resource booms and growth. *Journal of development economics*, 59(1), 43-76.
- Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001). The curse of natural resources. *European economic review*, 45(4-6), 827-838.
- Gylfason, T. (2001). Natural resources, education, and economic development. *European economic review*, 45(4-6), 847-859.
- Atkinson, G., & Hamilton, K. (2003). Savings, growth and the resource curse hypothesis. *World development*, 31(11), 1793-1807.
- Gylfason, T., & Zoega, G. (2006). Natural resources and economic growth: The role of investment. *World Economy*, 29(8), 1091-1115.
- Dietz, S., Neumayer, E., & De Soysa, I. (2007). Corruption, the resource curse and genuine saving. *Environment and Development Economics*, 12(1), 33-53.
- Papayrakis, Elissaios and Gerlagh, Reyer, (2007), [Resource abundance and economic growth in the United States](#), *European Economic Review*, **51**, issue 4, p. 1011-1039.
- Lederman, D., & Maloney, W. F. (2007). Neither curse nor destiny: Introduction to natural resources and development. *Natural resources: Neither curse nor destiny*, 1-14.
- Bornhorst, F., Gupta, S., & Thornton, J. (2008). Natural resource endowments, governance, and the domestic revenue effort: evidence from a panel of countries.
- Brunnschweiler, C. N., & Bulte, E. H. (2008). The resource curse revisited and revised: A tale of paradoxes and red herrings. *Journal of environmental economics and management*, 55(3), 248-264.
- Alexeev, M., & Conrad, R. (2009). The elusive curse of oil. *The review of Economics and Statistics*, 91(3), 586-598.
- Boyce, J. R., & Emery, J. H. (2011). Is a negative correlation between resource abundance and growth sufficient evidence that there is a "resource curse"? *Resources Policy*, 36(1), 1-13.
- Blanco, L., & Grier, R. (2012). Natural resource dependence and the accumulation of physical and human capital in Latin America. *Resources Policy*, 37(3), 281-295.
- Apergis, N., & Payne, J. E. (2014). The oil curse, institutional quality, and growth in MENA countries: Evidence from time-varying cointegration. *Energy Economics*, 46, 1-9.
- Bhattacharyya, S., & Collier, P. (2014). Public capital in resource rich economies: Is there a curse? *Oxford Economic Papers*, 66(1), 1-24.

- Farhadi, M., Islam, M. R., & Moslehi, S. (2015). Economic freedom and productivity growth in resource-rich economies. *World Development*, 72, 109-126.
- Cockx, L., & Francken, N. (2016). Natural resources: a curse on education spending?. *Energy Policy*, 92, 394-408.
- Dwumfour, R. A., & Ntow-Gyamfi, M. (2018). Natural resources, financial development and institutional quality in Africa: is there a resource curse?. *Resources Policy*, 59, 411-426.
- Nili, M., & Rastad, M. (2007). Addressing the growth failure of the oil economies: The role of financial development. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 46(5), 726-740.
- Mehrara, Mohsen, 2009. "[Reconsidering the resource curse in oil-exporting countries](#)," *Energy Policy*, Elsevier, vol. 37(3), pages 1165-1169, March.
- Apergis, N., & Payne, J. E. (2014). The oil curse, institutional quality, and growth in MENA countries: Evidence from time-varying cointegration. *Energy Economics*, 46, 1-9.
- Kim, D. H., & Lin, S. C. (2015). The resource curse hypothesis: dynamic heterogeneous approach. *Emerging Markets Finance and Trade*, 54(12), 2698-2717.
- Boos, A., & Holm-Müller, K. (2013). The relationship between the resource curse and genuine savings: Empirical evidence. *Journal of sustainable development*, 6(6), 59.
- James, D. (2015). *Cost-benefit studies of natural resource management in Southeast Asia*. Springer.
- Brunnschweiler, C. N., & Bulte, E. H. (2008). The resource curse revisited and revised: A tale of paradoxes and red herrings. *Journal of environmental economics and management*, 55(3), 248-264.
- Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *The quarterly journal of economics*, 70(1), 65-94.
- Sala-i-Martin, X. X., & Barro, R. J. (1995). *Technological diffusion, convergence, and growth* (No. 735). Center Discussion Paper.
- Holtz-Eakin, D., Newey, W., & Rosen, H. S. (1988). Estimating vector autoregressions with panel data. *Econometrica: Journal of the econometric society*, 1371-1395.
- Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. *The review of economic studies*, 58(2), 277-297.
- Roodman, D. (2009). How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata. *The stata journal*, 9(1), 86-136.
- Djoufelkit, H. (2008). Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie. *AFD, document de travail*, (64).
- Bellal, S. (2013). Dutch disease et désindustrialisation en Algérie, une approche critique. *Revue du Chercheur*, (12), 1-13.
- Henri, P. A. O. (2019). Natural resources curse: A reality in Africa. *Resources policy*, 63, 101406.
- Auty, R., & Warhurst, A. (1993). Sustainable development in mineral exporting economies. *Resources Policy*, 19(1), 14-29.
- Humphreys, M., Sachs, J. D., Stiglitz, J. E., Humphreys, M., & Soros, G. (2007). *Escaping the resource curse*. Columbia university press.

- limi, A. (2007). Escaping from the Resource Curse: Evidence from Botswana and the Rest of the World. *IMF Staff Papers*, 54(4), 663-699.
- Corden, W. M. (1984). Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation. *oxford economic Papers*, 36(3), 359-380.
- Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. *The economic journal*, 92(368), 825-848.
- Acar, S., & Aşıcı, A. A. (2017). Nature and economic growth in Turkey: what does ecological footprint imply?. *Middle East Development Journal*, 9(1), 101-115.
- Van der Ploeg, F., & Poelhekke, S. (2009). Volatility and the natural resource curse. *Oxford economic papers*, 61(4), 727-760.
- Torvik, R. (2009). Why do some resource-abundant countries succeed while others do not?. *Oxford review of economic policy*, 25(2), 241-256.
- Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2001). The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. *American economic review*, 91(5), 1369-1401.
- Easterly, W., & Levine, R. (2003). Tropics, germs, and crops: how endowments influence economic development. *Journal of monetary economics*, 50(1), 3-39.
- Arezki, Rabah and Brückner, Markus, (2011), [Oil rents, corruption, and state stability: Evidence from panel data regressions](#), *European Economic Review*, **55**, issue 7, p. 955-963.
- Sarmidi, T., Hook Law, S., & Jafari, Y. (2014). Resource curse: new evidence on the role of institutions. *International Economic Journal*, 28(1), 191-20



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : المولود(ة) بتاريخ: 1998/11/27 ب:
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 6984321 الصادرة بتاريخ: 2021/03/23 عن:
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: خلال السنة الجامعية:
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

بالتصريح بوجود تقديم الواجبات العلمية في الجامعات العربية
النفطية دراسة قياسية خلال الفترة 1996 - 2019

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

.....
